أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي دراسة أصولية مقارنة

د.حمدان أحمد محمد بدر*

سلم البحث في ١٤٤٧/١٢/١١هـ اعتمد للنشر في ١٤٤٨/١/١٢هـ

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي، مع التركيز على دوره في تحقيق المناط وجمع الوقائع وتحليلها، ومدى إمكان الإفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم عملية الاستنباط الفقهي دون أن تحل محل المجتهد.كما يناقش البحث مفهوم الذكاء الاصطناعي ونشأته وتطبيقاته في العلوم الشرعية، ويؤصل لمفهوم الاجتهاد وتحقيق المناط، ويقارن بين قدرات الذكاء الاصطناعي والقدرات الاجتهادية البشرية في ضوء قواعد أصول الفقه ومقاصد الشريعة.ويخلص البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة مساعدة ذات كفاءة عالية في معالجة البيانات وتحليل الوقائع، إلا أن الاجتهاد الشرعي يظل عملاً إنسانياً يقوم على الفهم العميق للنصوص الشرعية، وإدراك المقاصد، وفقه الواقع، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وهي أمور لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يستقل بها.ويوصي البحث بوضع ضوابط شرعية ومنهجية للاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد والفتوى بما يحقق مصالح الأمة ويحفظ مقاصد الشريعة.

Abstract:

Research Title: The Impact of Artificial Intelligence on Ijtihad (independent juristic reasoning) in Islamic Jurisprudence: A Comparative Study in Uṣūl al-Fiqh

This study aims to examine the impact of Artificial Intelligence (AI) on ijtihad (independent juristic reasoning) in Islamic jurisprudence, with particular emphasis on its role in Taḥqīq Al-Manāṭ (Confirming the presence of the cause, upon which there is an agreement based on a text, consensus or deduction, concerning a disputed case), as well as in the collection, processing, and analysis of relevant facts.It further explores the extent to which AI technologies may be utilized to support the process of juristic deduction (Istinbāṭ) without supplanting the role of the Mujtahid (qualified jurist).

The study also discusses the concept of Artificial Intelligence, its historical development, and its applications in the Islamic sciences.It provides a foundational treatment of the concepts of Ijtihad and Taḥqīq Al-

* دكتوراه في الشريعة الإسلامية (فقه مقارن) بتقدير عام مرتبة الشرف الأولى, دكتوراه في الإدارة.

Manāṭ, while comparatively assessing the capabilities of AI against those of human juristic reasoning in light of the principles of Uṣūl al-Fiqh (Islamic legal theory) and the higher objectives of Islamic law (Maqāṣid al-Sharīʿah). The study concludes that AI constitutes a highly efficient auxiliary tool for data processing and factual analysis.Nevertheless, Islamic juristic reasoning remains an inherently human endeavor that depends upon a profound understanding of the revealed texts, a sound appreciation of the objectives of the Sharīʿah, an informed comprehension of contemporary realities (Fiqh Al-Wāqiʿ), and the careful balancing of benefits (maṣāliḥ) and harms (mafāsid).These are the functions that AI cannot independently perform.
Accordingly, the study recommends the establishment of clear Sharīʿah-based and methodological guidelines governing the use of AI applications in the fields of Ijtihad and Fatwā, in a manner that serves the welfare of the Muslim community (Ummah) while preserving the higher objectives of the Sharīʿah.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، القائل في محكم تنزيله: {فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} [النحل: ٤٣]، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، المبعوث رحمة للعالمين، القائل: «من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين»، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين،،،،أما بعد: فإن الشريعة الإسلامية شريعة خاتمة، جاءت بأصولٍ وقواعدَ عامة تستوعب الوقائع المتجددة والنوازل المستحدثة، وتتميز بمرونتها وصلاحيتها لكل زمان ومكان، مع ثبات مقاصدها وكلياتها.وقد أودع الله تعالى فيها من الأصول والقواعد ما يمكّن المجتهدين في كل عصر من استنباط الأحكام الشرعية لما يجدّ من الحوادث، وفق ضوابط الاجتهاد المعتبرة، ومن أهمها تحقيق المناط الذي يمثل المرحلة العملية لتنزيل الأحكام على الوقائع بعد التحقق من أوصافها وملابساتها، وهو ما يجعل الاجتهاد متجددًا بتجدد النوازل والأعراف والأحوال.(١)

وفي العصر الحديث شهد العالم ثورة تقنية غير مسبوقة، تمثلت في التطور الهائل في تقنيات الذكاء الاصطناعي، التي أصبحت قادرة على معالجة البيانات الضخمة، وتحليل الأنماط، واستنتاج العلاقات، والتنبؤ بالنتائج بدرجات عالية من الدقة، مما أدى إلى دخولها في مختلف المجالات العلمية والطبية والاقتصادية والقضائية والتعليمية، بل امتد أثرها إلى الدراسات الشرعية والفقهية، حيث ظهرت تطبيقات تساعد في البحث الفقهي، وتحليل النصوص، وربط المسائل بأدلتها،

(١) الشاطبي، الموافقات، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان؛ الغزالي، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية؛ ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي.

وتصنيف الأقوال الفقهية، وبناء قواعد معرفية واسعة تخدم الباحثين والمفتين.(١)

ولئن كان الذكاء الاصطناعي قد أثبت كفاءة كبيرة في جمع المعلومات وتحليلها، فإن التساؤل الجوهري الذي يفرض نفسه يتمثل في مدى إمكان الاستفادة منه في مجال الاجتهاد الفقهي، ولا سيما في تحقيق المناط الذي يعد من أدق مراحل الاجتهاد؛ إذ يتطلب فهمًا دقيقًا للواقع، وإدراكًا لمقاصد الشريعة، وتمييزًا للأوصاف المؤثرة في الحكم الشرعي.ومن هنا يثور التساؤل حول الحدود التي يمكن أن يصل إليها الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، وهل يقتصر دوره على كونه أداة مساعدة للمجتهد، أم يمكن أن يتجاوز ذلك إلى ممارسة الاجتهاد نفسه؟ (٢)

وقد اختلفت اتجاهات الباحثين المعاصرين في تقويم أثر الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد؛ فذهب فريق إلى التوسع في إمكاناته، مستندًا إلى قدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات وربطها في زمن قياسي، بينما رأى فريق آخر أن الاجتهاد الشرعي عملية إنسانية مركبة تقوم على ملكة فقهية وأصولية لا يمكن للآلة أن تحل محلها، وإنما يظل دورها محصورًا في تقديم المعونة الفنية للمجتهد.وبين هذين الاتجاهين برز اتجاه وسط يرى أن الذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة متطورة تعين على تحقيق المناط وجمع معطياته، دون أن يكون بديلًا عن الاجتهاد البشري.(٣)

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج قضية معاصرة تمس أحد أهم مجالات التجديد الفقهي، وهو توظيف التقنيات الحديثة في خدمة الاجتهاد، مع المحافظة على الضوابط الأصولية التي قررها علماء الإسلام.كما يسعى إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي في مراحل تحقيق المناط، والكشف عن حدوده الشرعية والعلمية، وإبراز دوره في خدمة الفقه الإسلامي في ضوء القواعد الأصولية والمقاصدية، بما يسهم في ترشيد الإفادة من هذه التقنية ويمنع الإفراط أو التفريط في تقديرها.(٤)

---

(١) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, ٤th ed., Pearson, ٢٠٢١؛Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans, Farrar, Straus and Giroux, ٢٠١٩.

(٢) ابن القيم، إعلام الموقعين؛ الشاطبي، الموافقات؛ وعدد من الدراسات المعاصرة في فقه الذكاء الاصطناعي.

(٣) أبحاث المجامع الفقهية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، ودراسات الباحثين المعاصرين في مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ومجلة جامعة أم القرى، ومجلة كلية الشريعة بجامعة الإمام.

(٤) القرافي، الفروق؛ ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية؛ الريسوني، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي.

كما تأتي أهمية هذا البحث في ظل تسارع الاعتماد على أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجالات الإفتاء والقضاء والبحث العلمي، الأمر الذي يستوجب دراسة أصولية مقارنة تبين مدى حجية النتائج التي تقدمها هذه الأنظمة، وحدود الاعتماد عليها في تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع، والضوابط التي ينبغي مراعاتها عند استخدامها، تحقيقًا لمقاصد الشريعة في حفظ الدين، وصيانة الفتوى، وضمان سلامة الاجتهاد.(١)

ومن ثم فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي دراسة أصولية مقارنة، تجمع بين التأصيل الشرعي، والتحليل الأصولي، والاستفادة من التطورات التقنية المعاصرة، وصولًا إلى تصور علمي متوازن يحدد مجال الإفادة من الذكاء الاصطناعي، ويؤكد أن الاجتهاد الشرعي سيظل قائمًا على أهلية المجتهد واستكمال شروطه، مع إمكان توظيف التقنيات الحديثة في خدمة عملية الاجتهاد دون أن تكون بديلًا عنها.(٢)

أسباب اختيار الموضوع

يُعَدُّ موضوع أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي من الموضوعات التي فرضها الواقع المعاصر؛ إذ أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي تدخل في مختلف مجالات الحياة، مما يقتضي دراسة مدى إمكان الإفادة منها في خدمة الاجتهاد الفقهي، مع المحافظة على الضوابط الشرعية والأصولية التي قررها العلماء.ولذلك فإن بحث العلاقة بين التقنيات الحديثة وتحقيق المناط يُعَدُّ من القضايا العلمية التي تحتاج إلى تأصيل شرعي دقيق يربط بين الأصالة والمعاصرة.(٣)

ومن أسباب اختيار الموضوع كذلك أن تحقيق المناط يمثل المرحلة التطبيقية للاجتهاد؛ إذ يقوم على تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع والأشخاص بعد التحقق من وجود أوصافها وشروطها، وهو المجال الذي يمكن أن تسهم فيه تقنيات الذكاء الاصطناعي من خلال تحليل البيانات وجمع المعلومات، دون أن يكون ذلك بديلاً

---

(١) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه؛ الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام؛ (OECD, Recommendation on Artificial Intelligence؛ UNESCO, Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence.

(٢) خلاصة الباحث في ضوء الأدلة الأصولية والدراسات السابقة.

(٣) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٢٩–٣٥. وانظر: عبد الستار أبو غدة، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ، ص١٨.

عن اجتهاد الفقيه أو حكمه الشرعي.(١)

كما أن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة بسبب كثرة النوازل المعاصرة وتعقد الوقائع، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة إلى وسائل تقنية تساعد المجتهد في سرعة الوصول إلى المعلومات، وربط النظائر، وتحليل المعطيات، مع بقاء سلطة الترجيح والاستنباط للمجتهد المؤهل؛ لأن الاجتهاد عمل شرعي يقوم على العلم بالنصوص ومقاصد الشريعة، وليس مجرد معالجة للبيانات.(٢)

ومن دواعي اختيار هذا الموضوع أيضاً قلة الدراسات الأصولية المتخصصة التي تناولت أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط دراسة مستقلة تجمع بين التأصيل الأصولي والتطبيقات التقنية الحديثة، حيث ركزت أغلب الدراسات على الجوانب التقنية أو الفقهية العامة، ولم تُفرد لتحقيق المناط وعلاقته بالذكاء الاصطناعي دراسة مقارنة تستوعب آراء الأصوليين والمعاصرين.(٣)

كما يسعى هذا البحث إلى بيان الضوابط الشرعية للاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي، وبيان حدود الاعتماد عليها، والفرق بين كونها وسيلة مساعدة للمجتهد وبين أن تحل محل الاجتهاد البشري، بما يحقق مقاصد الشريعة ويحفظ مكانة الاجتهاد وأهله.(٤)

إشكالية البحث

يشهد العصر الحاضر تطورًا متسارعًا في تقنيات الذكاء الاصطناعي، حتى أصبحت تؤدي أدوارًا متقدمة في جمع البيانات وتحليلها واستنتاج الأنماط والتنبؤ بالنتائج، الأمر الذي أثار تساؤلات علمية حول مدى إمكانية توظيف هذه التقنيات في العلوم الشرعية، ولا سيما في مجال الاجتهاد الفقهي وتحقيق المناط، الذي يُعد من أدق مراحل تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع؛ إذ يعتمد على فهم حقيقة الواقعة،

---

(١) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص٩٠–٩٨. وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١١–١٤.

(٢) الموافقات، للشاطبي، ج٤، ص١٥٥–١٦١. وانظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٣٥٠–٣٥٤.

(٣) الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، محمد عبد الظاهر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٥–٢٨. وانظر: منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الذكاء الاصطناعي: الأبعاد الأخلاقية والقانونية، ٢٠٢١م، ص٤٢–٤٩.

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار النفائس، عمّان، ٢٠٠١م، ص١٧٧–١٨٦. وانظر: يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ص١٤١–١٤٨.

واستكمال أوصافها المؤثرة، وربطها بالحكم الشرعي المناسب.(١)

وتنبع الإشكالية من أن الذكاء الاصطناعي يمتلك قدرة كبيرة على تحليل الوقائع والبيانات، إلا أن الاجتهاد الفقهي ليس مجرد عملية تحليل معلومات، بل هو عمل شرعي مركب يقوم على فهم النصوص الشرعية، واستيعاب مقاصد الشريعة، وإدراك العلل، ومراعاة تغير الأعراف والأحوال والمآلات، وهي أمور ترتبط بالملكة الاجتهادية والخبرة الفقهية، مما يثير التساؤل عن حدود الدور الذي يمكن أن يؤديه الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط، وهل يقتصر على كونه أداةً مساعدة للمجتهد، أم يمكن أن يتجاوز ذلك إلى المشاركة في بعض مراحل الاجتهاد؟ (٢)

كما تزداد هذه الإشكالية أهمية في ظل تزايد النوازل المعاصرة وتشعبها، والحاجة إلى سرعة الوصول إلى المعلومات الشرعية والواقعية، مع ضرورة المحافظة على الضوابط الأصولية التي تحكم عملية الاجتهاد، ومن ثم فإن البحث يسعى إلى دراسة العلاقة بين الذكاء الاصطناعي وتحقيق المناط دراسة أصولية مقارنة، لبيان مجالات الإفادة من هذه التقنية، وحدودها الشرعية، وأثرها في دعم الاجتهاد الفقهي دون الإخلال بمكانة المجتهد وشروط الاجتهاد المقررة عند الأصوليين.(٣)

وانطلاقًا من ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في السؤال الآتي:

إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي، وما الضوابط الأصولية والشرعية التي تحكم الاستفادة منه بحيث يظل وسيلةً لخدمة الاجتهاد لا بديلًا عن المجتهد؟ (٤)

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الآتية:

---

(١) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص٦٦–٧١. وانظر: يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٣–٣٥.

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١١–١٨. وانظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٣٥٠–٣٥٤.

(٣) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار النفائس، عمّان، ٢٠٠١م، ص١٧٧–١٩٠. وانظر: عبد الستار أبو غدة، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ، ص٨٩–٩٦.

(٤) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثالثة والعشرون، ٢٠١٨م، ص٤١–٤٧، وما قرره المجمع من أهمية توظيف التقنيات الحديثة في خدمة الفقه مع الالتزام بالضوابط الشرعية.

- ما المقصود بالذكاء الاصطناعي، وما أهم تطبيقاته ذات الصلة بالعلوم الشرعية؟
- ما حقيقة تحقيق المناط، وما علاقته بالاجتهاد الفقهي؟
- ما أوجه الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط؟
- ما حدود الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي؟
- ما الضوابط الأصولية والشرعية التي ينبغي مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط؟
- ما أبرز التحديات والمخاطر التي قد تنشأ عن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي من خلال دراسة أصولية مقارنة، بما يُسهم في تأصيل العلاقة بين التقنيات الحديثة وأصول الفقه، وبيان حدود الإفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد الشرعي، مع المحافظة على الضوابط التي قررها علماء الأصول في ممارسة الاجتهاد وتحقيق المناط.(١)

كما يهدف البحث إلى تحرير المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والاجتهاد، وتحقيق المناط، وبيان العلاقة بينها، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بين عمل المجتهد القائم على الإدراك الشرعي والاستنباط، وبين عمل الأنظمة الذكية القائم على معالجة البيانات وتحليلها.(٢)

ويسعى البحث كذلك إلى دراسة التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجال تحقيق المناط، وبيان مدى قدرتها على الإسهام في جمع الوقائع، وتحليل المعطيات، وربط الأحكام بالنوازل، مع بيان المجالات التي يمكن أن تكون فيها هذه التقنيات وسيلةً مساعدة للمجتهد، دون أن تحل محل الاجتهاد البشري.(٣)

كما يهدف البحث إلى استنباط الضوابط الأصولية والشرعية التي ينبغي

---

(١) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٢٩-٣٨.

(٢) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص٦٦-٩٨. وانظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٣٥٠-٣٥٦.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١١-١٨. وانظر: الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، محمد عبد الظاهر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٥-٣١.

مراعاتها عند استخدام الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي، وبيان المخاطر العلمية والشرعية المترتبة على الاعتماد غير المنضبط على هذه التقنيات، بما يحقق مقاصد الشريعة ويحفظ مكانة الاجتهاد وأهله.(١)

ومن أهداف البحث أيضًا تقديم رؤية علمية تسهم في توجيه الباحثين والفقهاء إلى الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي، واقتراح إطار علمي يوازن بين التطور التقني والثوابت الشرعية، بما يعزز قدرة الفقه الإسلامي على التعامل مع النوازل والقضايا المعاصرة بكفاءة ودقة.(٢)

ويمكن إجمال أهداف البحث فيما يأتي:

- بيان مفهوم الذكاء الاصطناعي، وتحقيق المناط، والاجتهاد الفقهي، وتحرير المصطلحات المتعلقة بها.
- إبراز العلاقة بين تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي في ضوء أصول الفقه.
- بيان أثر الذكاء الاصطناعي في جمع الوقائع وتحليلها بما يخدم تحقيق المناط.
- دراسة مدى صلاحية تطبيقات الذكاء الاصطناعي للمساهمة في عملية الاجتهاد الفقهي.
- استنباط الضوابط الأصولية والشرعية الحاكمة للاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي.
- بيان التحديات والمخاطر المترتبة على استخدام الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد.
- الوصول إلى نتائج وتوصيات تسهم في توجيه استخدام الذكاء الاصطناعي بما يحقق مقاصد الشريعة ويخدم البحث الفقهي المعاصر.

منهج البحث

اقتضت طبيعة هذا البحث الاعتماد على أكثر من منهج علمي؛ نظرًا لتداخل الجوانب الأصولية والفقهية والتقنية في موضوعه، فجاءت الدراسة قائمة على المنهج الاستقرائي من خلال تتبع النصوص الشرعية، وأقوال الأصوليين، والدراسات المعاصرة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتحقيق المناط، وجمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع

---

(١) مقاصد الشريعة الإسلامية، محمد الطاهر بن عاشور، دار النفائس، عمّان، ٢٠٠١م، ص١٧٧–١٩٠. وانظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثالثة والعشرون، ٢٠١٨م، ص٤١–٤٧.

(٢) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٣٧٩–٣٨٩. وانظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ج٢، ص١٠٤٥–١٠٥٨.

من مصادرها الأصلية والحديثة.(١)

واعتمد البحث كذلك على المنهج التحليلي؛ وذلك بتحليل المفاهيم الأصولية المتعلقة بالاجتهاد وتحقيق المناط، ودراسة حقيقة الذكاء الاصطناعي وآليات عمله، وتحليل مدى إمكان الإفادة منه في خدمة الاجتهاد الفقهي، مع بيان أوجه القوة والقصور في التطبيقات المعاصرة، وربط ذلك بالقواعد والأصول الشرعية.(٢)، كما استعان البحث بـ المنهج المقارن؛ من خلال مقارنة آراء الأصوليين في مسائل تحقيق المناط، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، ثم مقارنة تلك الأصول بما تتيحه تطبيقات الذكاء الاصطناعي من إمكانات، للوصول إلى تصور علمي يحدد حدود الاستفادة من هذه التقنيات في ضوء أصول الشريعة الإسلامية.(٣)

واستفاد البحث أيضًا من المنهج التطبيقي؛ وذلك بعرض نماذج من التطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي ذات الصلة بالعمل الفقهي، وبيان مدى إسهامها في جمع الوقائع، وتحليل البيانات، وربطها بالأحكام الشرعية، مع تقويم هذه التطبيقات في ضوء الضوابط الأصولية ومقاصد الشريعة الإسلامية.(٤)

وقد التزم الباحث في جميع مراحل الدراسة بالرجوع إلى المصادر الأصلية في أصول الفقه والفقه الإسلامي، مع الإفادة من الدراسات العلمية المحكمة والبحوث المعاصرة في مجال الذكاء الاصطناعي، وتوثيق النصوص والآراء وفق الأصول العلمية المتبعة، مع عزو الأقوال إلى أصحابها، وبيان الراجح منها بدليله كلما اقتضت طبيعة البحث ذلك.(٥)

---

(١) البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ذوقان عبيدات، دار الفكر، عمّان، ط١٦، ٢٠١٩م، ص١٢٣–١٢٩. وانظر: عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، ط٣، ١٩٧٧م، ص٥٤–٦١.

(٢) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، ج٤، ص٦٦–٩٨. وانظر: وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ج٢، ص١٠٤٥–١٠٥٨.

(٣) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص١١–١٨. وانظر: المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ج٢، ص٣٥٠–٣٥٦.

(٤) منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الذكاء الاصطناعي: الأبعاد الأخلاقية والقانونية، الرباط، ٢٠٢١م، ص٤٢–٥٦. وانظر: محمد عبد الظاهر، الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٥–٣١.

(٥) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٣٧٩–٣٩٠. وانظر: يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص١٤١–١٥٢.

الدراسات السابقة

اطلع الباحث على عدد من الدراسات التي تناولت موضوع الاجتهاد الفقهي، وتحقيق المناط، والذكاء الاصطناعي، إلا أنه لم يقف –في حدود ما تيسر له من مصادر– على دراسة مستقلة تجمع بين أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي من منظور أصولي مقارن، وإنما توزعت الدراسات السابقة بين بحوث تناولت الاجتهاد وتحقيق المناط، وأخرى تناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية بصورة عامة.([1])

ومن أبرز الدراسات التي تناولت الاجتهاد وتحقيق المناط دراسة يوسف القرضاوي في كتابه الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، حيث تناول مفهوم الاجتهاد، وشروطه، ومجالاته، وأكد أهمية تحقيق المناط في تنزيل الأحكام على الوقائع المستجدة، إلا أن الكتاب لم يتناول تطبيقات الذكاء الاصطناعي أو أثرها في العملية الاجتهادية؛ لأنه سبق ظهور هذه التقنيات الحديثة وانتشارها.([2])

كما يُعد كتاب الموافقات للإمام الشاطبي من أهم المصادر التي أرست الأسس الأصولية لتحقيق المناط وربطت بين الاجتهاد ومقاصد الشريعة، وقد أفاد البحث منه في تأصيل مفهوم تحقيق المناط وضوابطه، غير أن الكتاب بطبيعة الحال لم يتناول الوسائل التقنية الحديثة أو تطبيقاتها في هذا المجال.([3])

وفي مجال الدراسات التقنية، تناول محمد عبد الظاهر في كتابه الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات مفهوم الذكاء الاصطناعي، وتطبيقاته في المجالات المختلفة، وشرح آليات عمله وإمكاناته، إلا أن الدراسة لم تبحث أثر هذه التطبيقات في تحقيق المناط أو الاجتهاد الفقهي من منظور أصولي.([4]) وممن تناول هذا الموضوع باستفاضة([5])

([1]) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ص٣٧٩–٣٩٠

([2]) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، ط٣، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ص٢٣–١٥٢.

([3]) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت،ج٤، ص٦٦–٩٨.

([4]) الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، محمد عبد الظاهر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م، ص١٥–٤٥.

([5]) أولًا: مجمع الفقه الإسلامي الدولي ومن أهم ما صدر: قرار رقم (٢٥٨) (٢٦/٣): الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه وأخلاقياته، الصادر في الدورة السادسة والعشرين (الدوحة، ٢٠٢٥). وقد قرر أن الأصل في إنشاء الذكاء الاصطناعي واستخدامه الإباحة، مع وجوب

كما صدرت عن منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) دراسة بعنوان الذكاء الاصطناعي: الأبعاد الأخلاقية والقانونية، تناولت الجوانب الأخلاقية والتنظيمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وأشارت إلى أهمية الإفادة منه في المجالات العلمية، لكنها لم تبحث الضوابط الأصولية المتعلقة باستخدامه في الاجتهاد الفقهي وتحقيق المناط.([1])

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها تجمع بين التأصيل الأصولي لمفهوم تحقيق المناط، ودراسة أثر الذكاء الاصطناعي في مراحله المختلفة، مع بيان الضوابط الشرعية الحاكمة للاستفادة منه، وإجراء مقارنة بين ما قرره الأصوليون في باب تحقيق المناط، وما يمكن أن تقدمه تقنيات الذكاء الاصطناعي من وسائل مساعدة للمجتهد، بما يسهم في معالجة النوازل المعاصرة في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية.(٢)

خطة الدراسة:

المقدمة: وتتضمن: أسباب اختيار الموضوع, وإشكالية البحث, أهداف البحث, منهج البحث, الدراسات السابقة, خطة الدراسة.

التمهيد: الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والاجتهاد وتحقيق المناط

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاصطناعي

المطلب الأول: التعريف اللغوي للذكاء.

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي.

الالتزام بضوابط شرعية، منها تحقيق المصلحة، ودرء المفسدة، وحماية الحقوق، والشفافية، وعدم الإضرار بالدين أو النفس أو المجتمع. كما أوصى بعقد مزيد من الندوات المتخصصة لدراسة القضايا المستجدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، كما شارك المجمع في مؤتمر دار الإفتاء المصرية حول «صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي»، وقدمت فيه أوراق علمية تؤكد أن الذكاء الاصطناعي أداة نافعة، لكن لا يجوز أن يستقل بالإفتاء في القضايا التي تحتاج إلى مراعاة الأعراف والقرائن وتحقيق المناط.

ثانيا:علي محيي الدين القره داغي لم يُعرف عنه – حتى الآن – كتاب مستقل بعنوان "الذكاء الاصطناعي والاجتهاد الفقهي"، لكنه تناول في كتبه وبحوثه أصول الاجتهاد، وفقه النوازل، والمقاصد الشرعية، وهي تمثل الأساس الذي يُخرَّج عليه حكم الاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

ثالثًا: أبحاث عبد الله بن بيه: ومن خلال هذه المؤلفات يمكن تخريج موقفه بأن الفتوى والاجتهاد يحتاجان إلى فقه الواقع، وتحقيق المناط، ومراعاة المآلات، وهي أمور لا يمكن إسنادها إلى الآلة استقلالًا، وإنما يمكن أن تكون الآلة معينًا للمجتهد.

([1]) منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الذكاء الاصطناعي: الأبعاد الأخلاقية والقانونية، الرباط، ٢٠٢١م، ص٤٢–٧٤.

([2]) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ج٢، ص١٠٤٥–١٠٥٨.

المطلب الثالث: نشأة الذكاء الاصطناعي وتطوره.
المطلب الرابع: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية.
المبحث الثاني: مفهوم الاجتهاد وتحقيق المناط.
المطلب الأول: تعريف الاجتهاد ومشروعيته.
المطلب الثاني: تعريف المناط وأنواعه.
المطلب الثالث: العلاقة بين تحقيق المناط والاجتهاد.
المطلب الرابع: أهمية تحقيق المناط في النوازل المعاصرة.
الفصل الأول: أثر الاستفادة الفقهية من الذكاء الاصطناعي
المبحث الأول: مجالات الاستفادة الفقهية من الذكاء الاصطناعي
المبحث الثاني: حدود مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد
المبحث الثالث: هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مجتهداً؟
المبحث الرابع: الفرق بين الاجتهاد البشري والتحليل الآلي.
الفصل الثاني: أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط
المبحث الأول: أثره في جمع الوقائع.
المبحث الثاني: أثره في تحليل البيانات.
المبحث الثالث: أثره في معرفة الأوصاف المؤثرة.
المبحث الرابع: أثره في الترجيح بين الاحتمالات.
الفصل الثالث: أثر الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي
المبحث الأول: مجالات الاستفادة.
المبحث الثاني: الضوابط الشرعية.
المبحث الثالث: المخاطر والمحاذير.
المبحث الرابع: التكييف الأصولي للاستعانة بالذكاء الاصطناعي.
الفصل الرابع: دراسة أصولية مقارنة
المبحث الأول: المذاهب الأربعة والذكاء الاصطناعي.
المبحث الثاني: الباحثون المعاصرون والذكاء الاصطناعي.
المبحث الثالث: مناقشة الأقوال الثلاثة وذكر الراجح منهم.
الترجيح.
أهم النتائج.

التمهيد

الإطار المفاهيمي للذكاء الاصطناعي والاجتهاد وتحقيق المناط

لا يمكن الوقوف على أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي دون تحرير المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث؛ إذ إن ضبط

المصطلحات وتحديد مدلولاتها يمثل الخطوة الأولى في البناء العلمي السليم، ويمنع من الخلط بين المفاهيم المتقاربة أو تحميلها ما لا تحتمله من دلالات.ومن ثم كان من اللازم استعراض مفهوم الذكاء الاصطناعي من حيث نشأته وتعريفه وخصائصه، ثم بيان مفهوم الاجتهاد وتحقيق المناط في اصطلاح الأصوليين، مع إبراز العلاقة بينهما، تمهيدًا لبحث أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط ومدى انعكاس ذلك على العملية الاجتهادية في ضوء قواعد أصول الفقه ومقاصد الشريعة الإسلامية([1])

المطلب الأول: التعريف اللغوي للذكاء

يُعدُّ الوقوف على المعنى اللغوي للمصطلحات العلمية من أهم المناهج التي اعتنى بها علماء أصول الفقه؛ إذ إنَّ معرفة الأصل اللغوي للفظ تُسهم في إدراك دلالته الاصطلاحية، وتكشف عن العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الفني الذي استقر عليه استعمال العلماء.ولذلك درج الأصوليون عند تحرير المصطلحات على البدء ببيان مدلولها اللغوي، ثم الانتقال إلى معناها الاصطلاحي؛ لأن الحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره، ولا يتحقق التصور الصحيح إلا بتحرير مفهومه ودلالاته.([2])

ويرجع لفظ الذكاء إلى المادة اللغوية (ذ ك و)، وهي مادة تدور في أصلها حول معاني الاشتعال، والارتفاع، والتمام، والقوة.يقول ابن فارس: (الذال والكاف والحرف المعتل أصلٌ يدل على توقدٍ في الشيء)، ومنه قولهم: ذكت النار إذا اشتد لهبها وقوي اشتعالها، وذكا النبات إذا تمَّ نموه واشتد عوده.ومن هذا الأصل اللغوي انتقل اللفظ إلى وصف الإنسان سريع الفهم، حاد الذهن، فقيل: رجل ذكي؛ لأن ذهنه متوقد، وإدراكه سريع، وفهمه نافذ.([3])

وقد بسط ابن منظور هذا المعنى، فذكر أن الذكاء يُطلق على اشتعال النار، ثم استُعير لحدة الفطنة وجودة الفهم، فقال: (الذكاء: تمام الشيء، والذكاء: حدة القلب، ورجل ذكي إذا كان سريع الفهم).وهذا يدل على أن العرب شبَّهوا توقد العقل بتوقد النار، فكما أن النار تضيء وتنتشر بسرعة، كذلك الذهن الذكي يدرك المعاني بسرعة، ويصل إلى النتائج بدقة.([4])

([1]) المستصفى من علم الأصول؛ الموافقات؛ Artificial Intelligence: A Modern Approach.

([2]) المستصفى من علم الأصول، باب حدِّ العلم والحدود؛ الإحكام في أصول الأحكام، مبحث الحدود والرسوم؛ الموافقات، المقدمة الأولى في أهمية تحرير الاصطلاحات.

([3]) مقاييس اللغة، مادة (ذكو)؛ لسان العرب، مادة (ذكا).

([4]) لسان العرب، مادة (ذكا)؛ تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ذكا).

وجاء في القاموس المحيط أن الذكاء هو (حدة الفؤاد، وسرعة الفطنة)، وهو معنى يؤكد أن الذكاء في الاستعمال العربي لا يقتصر على كثرة المعلومات، وإنما يتعلق بكيفية توظيفها، وسرعة إدراك العلاقات بينها، والقدرة على استنباط النتائج المناسبة منها.([1])

كما نص المعجم الوسيط على أن الذكاء هو (سرعة الإدراك، وحدة الفهم، وجودة التصرف)، وهو تعريف يعكس تطور الاستعمال اللغوي للمصطلح مع المحافظة على أصله الدلالي، ويؤكد أن الذكاء ملكة عقلية تتجلى في حسن الفهم وسرعة الاستجابة للمواقف المختلفة.([2])

ومن خلال استقراء أقوال اللغويين يتبين أن مفهوم الذكاء يقوم على ثلاثة عناصر رئيسة؛ أولها: سرعة الإدراك، وثانيها: حسن الفهم، وثالثها: القدرة على الربط بين المعلومات واستخلاص النتائج.وهذه العناصر تمثل القاسم المشترك بين التعريفات اللغوية القديمة والتعريفات العلمية الحديثة، وإن اختلفت مناهج التعبير عنها وأدوات قياسها.([3])

المناقشة والترجيح:

يتضح مما سبق أن المعنى اللغوي للذكاء لا ينصرف إلى مجرد الحفظ أو كثرة المعرفة، وإنما يدل على القدرة على إدراك العلاقات بين الأشياء، وسرعة معالجة المعلومات، وحسن التصرف بناءً على ذلك الإدراك.ومن هنا كان إطلاق وصف الذكاء على بعض الأنظمة الحاسوبية في العصر الحديث من باب المشابهة؛ لأنها تحاكي بعض الوظائف الإدراكية التي يقوم بها الإنسان، كتحليل البيانات، والتعرف على الأنماط، والتنبؤ بالنتائج، مع بقاء الفارق الجوهري بين الإدراك الإنساني القائم على الوعي والإرادة، وبين المعالجة الحاسوبية القائمة على الخوارزميات والبرمجيات.

ويرى الباحث أن هذا الأصل اللغوي سيكون له أثر مهم في تحديد مفهوم الذكاء الاصطناعي؛ إذ يبين أن وصف الآلة بالذكاء لا يراد به إثبات العقل أو الإرادة لها، وإنما يراد به قدرتها على محاكاة بعض صور التفكير الإنساني في حدود ما صُممت له، وهو ما ينبغي مراعاته عند بحث أثرها في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي.

([1]) القاموس المحيط، مادة (ذكا).

([2]) المعجم الوسيط، مادة (ذكا).

([3]) مقاييس اللغة، مادة (ذكو)؛ لسان العرب، مادة (ذكا)؛ المعجم الوسيط، مادة (ذكا).

المطلب الثاني: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي

يُعد مصطلح الذكاء الاصطناعي من المصطلحات العلمية الحديثة التي ظهرت مع تطور علوم الحاسب والعلوم المعرفية في النصف الثاني من القرن العشرين، ولم يكن له وجود في كتب المتقدمين؛ لارتباطه بالتطور التقني الذي شهده العصر الحديث.وقد تعددت تعريفاته تبعًا لاختلاف التخصصات العلمية والاتجاهات الفكرية؛ فعرَّفه علماء الحاسب من زاوية تصميم الأنظمة الذكية، بينما ركز علماء الإدراك والعلوم المعرفية على محاكاة القدرات العقلية للإنسان، في حين نظرت إليه المؤسسات الدولية باعتباره تقنية قادرة على تحليل البيانات والتعلم منها واتخاذ قرارات أو تقديم توصيات في حدود البرمجة والخوارزميات التي أُنشئت من أجلها.([1])

ويُنسب أول استعمال رسمي لمصطلح Artificial Intelligence إلى العالم الأمريكي جون مكارثي (John McCarthy) خلال مؤتمر دارتموث سنة ١٩٥٦م، حيث عرَّفه بأنه» :علم وهندسة صناعة الآلات الذكية، ولا سيما البرامج الحاسوبية الذكية«.ويُعد هذا التعريف من أقدم التعريفات العلمية للمصطلح، وقد ركز على الجانب الهندسي والتقني أكثر من تركيزه على الوظائف الإدراكية التي تؤديها تلك الأنظمة.([2])

وعرَّف راسل ونورفيج (Russell & Norvig) الذكاء الاصطناعي بأنه : »دراسة العوامل الذكية (Intelligent Agents) التي تستشعر بيئتها، وتتخذ الأفعال التي تزيد من فرص نجاحها في تحقيق أهدافها«.ويتميز هذا التعريف بالشمول؛ لأنه لا يقصر الذكاء الاصطناعي على محاكاة الإنسان، وإنما يجعله علمًا يهتم بتطوير أنظمة قادرة على إدراك البيئة المحيطة، وتحليل المعلومات، واختيار الإجراء الأنسب لتحقيق الهدف المحدد.([3])

كما اتجهت الوثائق الدولية الحديثة إلى تعريف الذكاء الاصطناعي تعريفًا وظيفيًا، فنظرت إليه بوصفه منظومة من البرمجيات والخوارزميات تستطيع – بدرجات متفاوتة من الاستقلالية – معالجة البيانات، والتعلم من الأنماط، والتنبؤ بالنتائج، واقتراح الحلول أو اتخاذ القرارات في حدود المهام التي صُممت من أجلها، مع بقاء

([1]) (John McCarthy, What Is Artificial Intelligence ؛?Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach.

([2]) (John McCarthy, What Is Artificial Intelligence.?

(٣) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, ٤th ed.

الإنسان مسؤولًا عن تصميمها، وتوجيهها، والرقابة على مخرجاتها.([1])

ومن خلال استقراء التعريفات السابقة يتبين أنها تشترك في عدة عناصر، أهمها: الاعتماد على الخوارزميات الحاسوبية، والقدرة على معالجة البيانات، والتعلم من المعلومات، ومحاكاة بعض القدرات الذهنية للإنسان، والمساهمة في اتخاذ القرار. وتختلف فيما بينها في مدى اشتراط محاكاة التفكير البشري، أو الاكتفاء بتحقيق نتائج توصف بأنها ذكية، ولو لم تكن مماثلة لطريقة التفكير الإنساني.([2])

ويرى الباحث أن هذه التعريفات –على أهميتها– صيغت لخدمة العلوم التقنية، ولم تُبنَ على أساس أصولي يراعي طبيعة الاجتهاد الشرعي.ومن ثم فإن موضوع الدراسة يقتضي صياغة تعريف يتلاءم مع البيئة الفقهية والأصولية، ويحدد بدقة وظيفة الذكاء الاصطناعي في مجال الاجتهاد وتحقيق المناط.

وبناءً على ذلك يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي – في إطار هذه الدراسة – بأنه :(مجموعة من النظم والخوارزميات الحاسوبية التي تعتمد على معالجة البيانات وتحليلها والتعلم من أنماطها، بما يمكّنها من محاكاة بعض القدرات الذهنية للإنسان في التصور والاستنتاج والتنبؤ، على نحوٍ يعين المجتهد في فهم الوقائع وتحقيق المناط، دون أن تستقل بإنشاء الحكم الشرعي أو تحل محل المجتهد المستجمع لشروط الاجتهاد)([3])

ويتميز هذا التعريف بأنه يجمع بين البعدين التقني والأصولي؛ إذ يقرر أن الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة في تصور الوقائع وتحليلها، لا مصدرًا للتشريع، ولا بديلًا عن الاجتهاد الإنساني، وهو ما يتفق مع طبيعة الاجتهاد في الشريعة الإسلامية القائم على فهم النصوص، وإدراك مقاصدها، وتنزيلها على الوقائع من قبل المجتهد المؤهل لذلك.

المناقشة والترجيح:

يتبين مما سبق أن الذكاء الاصطناعي ليس ذكاءً حقيقيًا بالمعنى الإنساني، وإنما هو ذكاء اصطناعي قائم على محاكاة بعض صور السلوك الذكي باستخدام

([1]) وثيقة (UNESCO Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence (٢٠١٩، ووثيقة (OECD Principles on Artificial Intelligence (٢٠٢١).

([2]) (Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence ؛Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans.

([3]) هذا تعريفٌ مختارٌ للباحث، بُني في ضوء التعريفات السابقة، ليتناسب مع موضوع الدراسة وأهدافها، ولا يُنسب إلى مرجع بعينه.

الخوارزميات والنماذج الرياضية.ومن ثم فإن قيمته في مجال الاجتهاد الفقهي لا تكمن في استنباط الأحكام الشرعية استقلالًا، وإنما في الإسهام في جمع المعلومات، وتحليل الوقائع، والكشف عن الأوصاف المؤثرة، وترتيب البيانات، وهي جميعًا أعمال تدخل في مرحلة تصور الواقعة وتحقيق المناط، بينما يبقى استنباط الحكم الشرعي وتنزيله من اختصاص المجتهد المستوفي لشروط الاجتهاد.

المطلب الثالث: نشأة الذكاء الاصطناعي وتطوره

لم ينشأ الذكاء الاصطناعي بوصفه علمًا مستقلًا دفعةً واحدة، وإنما كان ثمرةً لتراكمات علمية امتدت عبر عدد من التخصصات، كالفلسفة، والمنطق، والرياضيات، وعلوم الحاسب، والعلوم المعرفية.وقد أسهم هذا التداخل المعرفي في تكوين الأساس النظري الذي قامت عليه فكرة تصميم أنظمة حاسوبية قادرة على محاكاة بعض القدرات الذهنية للإنسان، كالتعلم والاستدلال واتخاذ القرار.([1])

وترجع الجذور الفكرية للذكاء الاصطناعي إلى محاولات الفلاسفة وعلماء المنطق في البحث عن القواعد التي تحكم التفكير الإنساني، ثم تطورت هذه المحاولات مع ظهور المنطق الرياضي على يد عدد من العلماء، حتى جاءت إسهامات العالم البريطاني آلان تورينج (Alan Turing) الذي يُعد من أبرز المؤسسين للفكر الحاسوبي الحديث، حيث طرح سنة ١٩٥٠م ما عُرف بـ«اختبار تورينج» لقياس قدرة الآلة على محاكاة السلوك الذكي للإنسان، وهو ما مهد لظهور الذكاء الاصطناعي بوصفه مجالًا علميًا مستقلًا.([2])

ويُعد مؤتمر دارتموث (Dartmouth Conference) الذي عُقد بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٥٦م نقطة الانطلاق الرسمية لعلم الذكاء الاصطناعي؛ إذ اقترح العالم الأمريكي جون مكارثي (John McCarthy) مصطلح « Artificial Intelligence»، وأكد مع عدد من الباحثين إمكانية تصميم برامج حاسوبية تحاكي عمليات التفكير الإنساني.ومنذ ذلك التاريخ أصبح الذكاء الاصطناعي فرعًا مستقلًا من فروع علوم الحاسب، وتتابعت البحوث والتطبيقات في هذا المجال.([3])، وقد مر

([1]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach ؛Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence.

([2]) (Alan M. Turing, Computing Machinery and Intelligence (١٩٥٠.

([3]) (John McCarthy, What Is Artificial Intelligence ؛?Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence.

الذكاء الاصطناعي بعدة مراحل من التطور؛ فتميزت المرحلة الأولى (١٩٥٦–١٩٧٤م) بالتفاؤل الكبير بإمكانات الحاسب، وظهرت خلالها برامج قادرة على حل بعض المسائل الرياضية والمنطقية.إلا أن محدودية الإمكانات التقنية وقلة البيانات أدت إلى تراجع هذا التفاؤل فيما عُرف بـ«شتاء الذكاء الاصطناعي»، حيث انخفض التمويل وتباطأ التطور العلمي خلال أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات.([1])

ثم شهدت المرحلة اللاحقة نهضة جديدة مع ظهور النظم الخبيرة (Expert Systems) التي اعتمدت على قواعد معرفية تحاكي خبرة المتخصصين في بعض المجالات، وأسهمت في توسيع نطاق استخدام الذكاء الاصطناعي في الصناعة والطب والإدارة.ومع تطور القدرة الحاسوبية وتوفر قواعد البيانات الضخمة، بدأت تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق (Deep Learning) في تحقيق قفزات نوعية مكَّنت الأنظمة الذكية من التعرف على الصور، وفهم اللغة الطبيعية، وتحليل البيانات بدرجات عالية من الدقة.([2])

وخلال العقد الأخير شهد الذكاء الاصطناعي تطورًا غير مسبوق مع ظهور الذكاء الاصطناعي التوليدي (Generative Artificial Intelligence)، القائم على النماذج اللغوية الكبيرة، والذي أصبح قادرًا على إنتاج النصوص، وتحليل الوثائق، والإجابة عن الأسئلة، وتوليد الصور والبرمجيات، وهو ما وسع مجالات الاستفادة منه في البحث العلمي والتعليم والطب والقانون والعلوم الشرعية.وقد أثار هذا التطور نقاشًا واسعًا حول الجوانب الأخلاقية والقانونية والشرعية المرتبطة باستخدام هذه التقنيات، الأمر الذي دفع المنظمات الدولية إلى إصدار مبادئ وأطر تنظيمية لضمان الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي.([3])

ومن خلال تتبع مراحل تطور الذكاء الاصطناعي يتبين أن هذا العلم انتقل من مرحلة التركيز على محاكاة التفكير الإنساني إلى مرحلة بناء أنظمة قادرة على التعلم الذاتي وتحليل البيانات الضخمة وإنتاج المعرفة بصورة تساعد الإنسان في اتخاذ القرار.وقد أدى هذا التطور إلى اتساع نطاق تطبيقاته، فلم يعد مقتصرًا على المجالات

([1]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach.

([2]) Ian Goodfellow, Yoshua Bengio & Aaron Courville, Deep Learning ؛ Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans.

([3]) وثيقة (UNESCO Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence (٢٠١٩.؛ ووثيقة (OECD Principles on Artificial Intelligence ٢٠٢١)

التقنية، بل امتد إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومنها الدراسات الشرعية، حيث أصبح يُستخدم في الفهرسة، والبحث الدلالي، وتحليل النصوص، وخدمة الفتوى، ودعم الباحث في جمع المعلومات وربطها وتحليلها.([1])

المناقشة والترجيح:

ويرى الباحث أن استعراض نشأة الذكاء الاصطناعي ومراحل تطوره يكشف أن هذا العلم لم يُنشأ ليكون بديلًا عن العقل البشري، وإنما ليكون وسيلةً تعينه على معالجة المعلومات وتحليلها بكفاءة أعلى.ومن ثم فإن الإفادة منه في العلوم الشرعية ينبغي أن تُفهم في هذا الإطار؛ إذ يمكن أن يسهم في تحسين عمليات جمع الوقائع وتحليلها، ودعم المجتهد في تحقيق المناط، دون أن يملك أهلية الاجتهاد أو سلطة إنشاء الأحكام الشرعية، لأن الاجتهاد يقوم على ملكات علمية وفقهية ومقاصدية لا يمكن اختزالها في الخوارزميات الحاسوبية مهما بلغت درجة تطورها.

المطلب الرابع: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية

شهدت العلوم الشرعية خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي، نتيجة التطور الكبير في تقنيات معالجة اللغات الطبيعية، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة.وقد أسهم هذا التطور في تطوير أدوات البحث الشرعي، وتحسين وسائل الوصول إلى المعلومات، وتعزيز كفاءة الباحثين والمفتين في التعامل مع الكم الهائل من المصادر الشرعية، دون أن يمس ذلك المرجعية العلمية أو سلطة المجتهد في استنباط الأحكام الشرعية.([2])

وتتجلى أولى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم وعلومه، من خلال تطوير برامج التعرف على النص القرآني، والبحث الدلالي في الآيات، وربط الآيات بموضوعاتها، واكتشاف العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم، فضلًا عن تطبيقات تعليم التلاوة وتصحيحها باستخدام تقنيات التعرف على الأصوات، مما أسهم في تسهيل تعلم القرآن الكريم وضبط أحكام التجويد ونشرها بين المسلمين في مختلف أنحاء العالم.([3])

([1]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach ؛Nils J. Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence.

([2]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach وثيقة ؛UNESCO.(٢٠٢١ بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي

([3]) الدراسات المعاصرة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم، وأبحاث معالجة اللغات الطبيعية العربية.

كما امتدت تطبيقات الذكاء الاصطناعي إلى خدمة السنة النبوية وعلوم الحديث، حيث استُخدمت تقنيات الذكاء الاصطناعي في فهرسة كتب السنة، والبحث في الأحاديث، وربط الروايات المتعددة، وتحليل الأسانيد، والكشف عن مواضع الاتفاق والاختلاف بين الروايات، مما يسَّر الوصول إلى النصوص الحديثية، وساعد الباحثين في الدراسات الحديثية، مع بقاء الحكم على صحة الحديث واستخلاص دلالاته من اختصاص المحدثين والمتخصصين.([1])

وفي مجال الفقه وأصول الفقه، أسهم الذكاء الاصطناعي في بناء قواعد بيانات فقهية ضخمة، وربط الفروع بأصولها، وتصنيف المسائل الفقهية، وتحليل الأقوال، واستخراج النصوص ذات الصلة بالمسألة محل البحث، الأمر الذي اختصر وقت الباحث، وساعد في استحضار الأقوال والأدلة بصورة أكثر شمولًا ودقة، دون أن يحل محل المجتهد في الترجيح أو استنباط الحكم الشرعي.([2])

كما ظهرت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال الإفتاء الإلكتروني، حيث تعتمد بعض المنصات على تقنيات الذكاء الاصطناعي في استقبال الأسئلة، وتصنيفها، والبحث في الفتاوى السابقة، واقتراح الإجابات المناسبة أو إحالة السؤال إلى المختصين، وهو ما يسهم في تسريع الإجراءات وتحسين جودة الخدمات الإفتائية، مع التأكيد على أن الفتوى الشرعية لا تُبنى على المعالجة الآلية وحدها، وإنما تتطلب النظر في ملابسات الواقعة وتحقيق مناطها ومراعاة مقاصد الشريعة وأعراف الناس وأحوالهم.([3])

وامتد أثر الذكاء الاصطناعي كذلك إلى الدراسات المقاصدية والأصولية، حيث يمكن توظيفه في تحليل النصوص الشرعية، واستخراج الأوصاف المشتركة بين الوقائع، ورصد الأنماط المتكررة، وربط الجزئيات بالكليات، وهي وظائف تسهم في خدمة الباحث الأصولي عند دراسة النوازل وتحقيق المناط، مع بقاء إدراك العلل والمقاصد، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وإصدار الحكم الشرعي، من اختصاص المجتهد المؤهل علميًا.([4])

([1]) الدراسات الحديثة في توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة النبوية وتحليل الأسانيد.

([2]) الأبحاث المتخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي وقواعد البيانات الفقهية.

([3]) البحوث المعاصرة في الإفتاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، وقرارات المجامع الفقهية المتعلقة بالتحول الرقمي.

([4]) الدراسات الأصولية المعاصرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط ومقاصد الشريعة.

ومن التطبيقات المعاصرة أيضًا الإفادة من الذكاء الاصطناعي في إدارة الموسوعات الفقهية الرقمية، وتحليل المخطوطات، والتعرف الضوئي على النصوص (OCR)، واستخراج المعلومات من المصادر التراثية، وبناء قواعد معرفية تساعد في الربط بين أقوال الفقهاء، وتتبع تطور المسائل الفقهية عبر المذاهب المختلفة، وهو ما يمثل نقلة نوعية في خدمة التراث الإسلامي وتحقيقه.([1])

ومن خلال استقراء هذه التطبيقات يتبين أن الذكاء الاصطناعي يؤدي دورًا مهمًا في خدمة العلوم الشرعية، إلا أن هذا الدور يظل دورًا مساعدًا لا مستقلًا؛ فهو يُيسر الوصول إلى المعلومات، ويعالج البيانات، ويحلل النصوص، ويقترح البدائل، لكنه لا يمتلك الأهلية العلمية أو الشرعية لفهم مقاصد النصوص، أو إدراك تغير الأعراف، أو الموازنة بين المصالح والمفاسد، أو تنزيل الأحكام على الوقائع، وهي أمور لا تتحقق إلا بالمجتهد المستوفي لشروط الاجتهاد.

المناقشة والترجيح:

ويرى الباحث أن التطبيقات السابقة تؤكد أن الذكاء الاصطناعي يمثل أداةً علميةً متقدمة يمكن توظيفها في خدمة الاجتهاد الفقهي، ولا سيما في مرحلة تحقيق المناط؛ إذ يمتاز بقدرته على جمع البيانات، وتحليل الوقائع، واستخراج المؤثرات، وربط النصوص، وتصنيف المعلومات، وهي جميعها أعمال تمهد لتكوين التصور الصحيح للواقعة.غير أن هذه القدرات – على أهميتها – لا ترقى إلى مرتبة الاجتهاد الشرعي؛ لأن الاجتهاد يتوقف على فهم النصوص، وإدراك علل الأحكام، وتحقيق مقاصد الشريعة، والموازنة بين المصالح والمفاسد، ومراعاة تغير الزمان والمكان والأعراف، وهي أمور لا يمكن أن تستقل بها الأنظمة الحاسوبية، مهما بلغت درجة تطورها.ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي يُعد وسيلةً مساعدةً للمجتهد، لا بديلًا عنه، وهو ما ينسجم مع مقاصد الشريعة وقواعد الاجتهاد الأصولية، ويؤسس للمباحث الآتية المتعلقة بأثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي.

المبحث الثاني

مفهوم الاجتهاد وتحقيق المناط

يُعدُّ الاجتهاد وتحقيق المناط من أهم المباحث الأصولية التي يقوم عليها الفقه الإسلامي؛ إذ بهما تتحقق صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان، وتظهر مرونتها في

([1]) الأبحاث المتعلقة برقمنة التراث الإسلامي، والتعرف الضوئي على المخطوطات، وإدارة قواعد المعرفة الشرعية.

استيعاب الوقائع المتجددة والنوازل المعاصرة.فالاجتهاد هو الأداة التي يتوصل بها المجتهد إلى استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، أما تحقيق المناط فهو المرحلة التطبيقية التي يتم فيها تنزيل الحكم الشرعي على الواقعة المعينة بعد التحقق من وجود الوصف المؤثر فيها.

ولما كان موضوع هذه الدراسة يدور حول أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي، فإن تحرير هذين المفهومين وبيان العلاقة بينهما يُعد ضرورةً علمية؛ إذ لا يمكن تقويم دور الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد إلا بعد تحديد حقيقة الاجتهاد، وبيان المقصود بتحقيق المناط، وبيان موقعه من العملية الاجتهادية، والضوابط التي تحكم ممارسته في ضوء قواعد أصول الفقه.

ولهذا خُصِّص هذا المبحث لبيان مفهوم الاجتهاد وتحقيق المناط من خلال أربعة مطالب، يتناول الأول تعريف الاجتهاد ومشروعيته، والثاني تعريف المناط وأنواعه، والثالث العلاقة بين الاجتهاد وتحقيق المناط، والرابع أهمية تحقيق المناط في النوازل المعاصرة، تمهيدًا لدراسة أثر الذكاء الاصطناعي في هذا المجال في الفصول اللاحقة.

المطلب الأول: تعريف الاجتهاد ومشروعيته.

أولًا: تعريف الاجتهاد.

أ- الاجتهاد لغةً: الاجتهاد مأخوذ من الجُهد أو الجَهد، وهو الطاقة والمشقة وبذل الوسع في تحصيل المقصود.يقال: اجتهد في الأمر؛ أي بذل غاية طاقته ووُسعه للوصول إليه.([1])

قال في لسان العرب: «الجُهد والجَهد: الطاقة والمشقة».([2])

ب- الاجتهاد اصطلاحًا: عرَّف الأصوليون الاجتهاد بتعريفات متعددة متقاربة المعنى، من أشهرها تعريف الإمام المستصفى:(بذل المجتهد وُسعه في طلب العلم بأحكام الشريعة).([3])

وعرَّفه الإمام الإحكام في أصول الأحكام بقوله:(استفراغ الوسع في طلب الظن بشيء من الأحكام الشرعية على وجه يحس من النفس العجز عن المزيد

([1]) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ، مادة (جهد)، ص٦٢.

([2]) لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (جهد)، ج٣، ص١٣٣.

([3]) المستصفى، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ، ج٢، ص٣٥٠.

فيه).([1])

وعليه يمكن تعريف الاجتهاد بأنه: بذل الفقيه المؤهل أقصى وسعه لاستنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية أو لتنزيلها على الوقائع والنوازل المستجدة.

ثانيًا: مشروعية الاجتهاد: ثبتت مشروعية الاجتهاد بالكتاب والسنة وإجماع الأمة.

أ- مشروعية الاجتهاد من القرآن الكريم:

١. قوله تعالى: {فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ} [الحشر: ٢].([2])

وجه الدلالة: أن الله تعالى أمر بالاعتبار، وهو إعمال الفكر والنظر للوصول إلى الأحكام والمعاني، والاجتهاد من أعظم صور الاعتبار.

٢. قوله تعالى: {فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ} [التوبة: ١٢٢].([3])

وجه الدلالة: أن التفقه في الدين يشمل استنباط الأحكام الشرعية وفهم النصوص وتنزيلها على الوقائع.

٣. قوله تعالى :{فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ} [النساء: ٥٩].([4])

وذلك لا يتحقق إلا بالنظر والاجتهاد في فهم النصوص واستنباط أحكامها.

ب- مشروعية الاجتهاد من السنة النبوية:

١. حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه عندما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، فقال:"بمَ تقضي؟» قال: بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضي رسولَ الله».([5])

وهو من أشهر الأدلة على مشروعية الاجتهاد.

٢. قولهﷺ : "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر».([6])

([1]) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ج٤، ص١٦٩.

([2]) تفسير الطبري، دار هجر، ج٢٢، ص٥١٢.

([3]) تفسير ابن كثير، دار طيبة، ج٤، ص٢٠٧.

([4]) تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية، ج٥، ص٢٦٠.

([5]) أخرجه سنن أبي داود، باب اجتهاد الرأي في القضاء، رقم (٣٥٩٢)، وسنن الترمذي، رقم (١٣٢٧). وقد حسنه جماعة من أهل العلم بمجموع طرقه.

([6]) أخرجه صحيح البخاري، رقم (٧٣٥٢)، وصحيح مسلم، رقم (١٧١٦).

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ أقر الاجتهاد، وجعل للمجتهد أجرًا سواء أصاب أم أخطأ إذا استكمل شروط الاجتهاد.

ج- مشروعية الاجتهاد من الإجماع: أجمع الصحابة رضي الله عنهم على الاجتهاد في الوقائع التي لم يجدوا فيها نصًا صريحًا، فكانوا يجتهدون في النوازل ويقيسون النظائر على نظائرها، ولم يُنكر أحد منهم أصل الاجتهاد، فكان ذلك إجماعًا على مشروعيته.([1])

ثالثًا: أهمية الاجتهاد: تظهر أهمية الاجتهاد في كونه الوسيلة التي تمكن الشريعة الإسلامية من مواكبة الوقائع والنوازل المتجددة في كل زمان ومكان، كما يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة وتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المختلفة بما يحقق مصالح العباد.([2])

ومن هنا تبرز أهمية دراسة وسائل دعم الاجتهاد المعاصرة . ومنها الذكاء الاصطناعي . في جمع المعلومات وتحليل الوقائع والمساعدة في تحقيق المناط، مع بقاء عملية استنباط الحكم الشرعي وتنزيله من اختصاص المجتهد المؤهل.([3])

المطلب الثاني: تعريف المناط وأنواعه.

تعريف المناط وأنواعه:

أولًا: تعريف المناط

أ- المناط لغةً: المناط في اللغة مأخوذ من الفعل ناطَ الشيءَ بالشيء إذا علَّقه به وربطه به.يقال: نُوطَ الأمر بكذا؛ أي عُلِّق به وأُنيط به.([4]), قال في لسان العرب:(ناط الشيءَ بالشيء ينوطه نوطًا: علَّقه به).([5])

ب- المناط اصطلاحًا: يطلق الأصوليون المناط على الوصف أو العلة التي علق الشارع الحكم الشرعي عليها وجودًا وعدمًا، بحيث يدور الحكم معها وجودًا وعدمًا.([6]) وعرَّفه بعض الأصوليين بأنه:(الوصف الظاهر المنضبط الذي بُني عليه الحكم الشرعي ورتب عليه وجودًا وعدمًا).([7])

([1]) إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية، ج١، ص٢٠٢-٢٠٥.

([2]) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان،دار ابن عفان،ج٤، ص١٩٤-١٩٦.

([3]) الموافقات، ج٥، ص١١-٢٤.

([4]) مختار الصحاح، مادة (نوط)، ص٣٠٨.

([5]) لسان العرب، دار صادر، بيروت، مادة (نوط)، ج٧، ص٤١٢.

([6]) شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ، ج٤، ص٤٥٦.

([7]) البحر المحيط، دار الكتبي، ط١، ١٤١٤هـ، ج٦، ص٢٠٠.

ومن ثم فإن المناط هو الأساس الذي يرتبط به الحكم الشرعي، فإذا وُجد وُجد الحكم، وإذا انتفى انتفى الحكم عند تحقق شروط العلة وانتفاء الموانع.

ثانيًا: أنواع المناط.

ذكر الأصوليون أن النظر في المناط يكون على ثلاثة أنواع رئيسة:

١- تحقيق المناط: وهو التحقق من وجود العلة أو الوصف المؤثر المتفق عليه أو المستنبط في الواقعة الجزئية المعينة بعد معرفة الحكم ودليله.([١])

مثال ذلك: تحريم الخمر ثابت بالنص، وعلة التحريم هي الإسكار، فإذا ظهر شراب جديد فإن المجتهد يبحث: هل وُجد فيه الإسكار أم لا؟ فإن تحقق وجوده أُلحق بالخمر في الحكم.

ويعد تحقيق المناط أكثر أنواع الاجتهاد حضورًا في النوازل المعاصرة.([٢])

٢- تنقيح المناط: وهو تهذيب الأوصاف المذكورة في الأصل المنصوص عليه، واستبعاد ما لا أثر له في الحكم؛ للوصول إلى الوصف المؤثر الذي تعلق به الحكم الشرعي.([٣])

مثاله: في حديث الأعرابي الذي جامع زوجته في نهار رمضان فأوجب عليه النبي □ الكفارة، يبحث المجتهد في الأوصاف المذكورة ويستبعد غير المؤثر منها؛ ككونه أعرابيًا أو متزوجًا، ويصل إلى أن المؤثر هو تعمد الجماع في نهار رمضان.([٤])

٣- تخريج المناط: وهو استنباط العلة من النص أو الإجماع إذا لم تكن منصوصة صراحةً، وذلك عن طريق مسالك العلة المقررة في علم أصول الفقه.([٥])

مثاله: استنباط علة تحريم الربا في بعض الأصناف الواردة في الحديث، حيث اجتهد الفقهاء في استخراج الوصف الجامع الذي يدور معه الحكم.([٦])

ثالثًا: أهمية دراسة المناط: تُعد دراسة المنـــاط من أهم مباحـث الاجتهاد الأصـــولي؛

([١]) الموافقات، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ، ج٥، ص١١.

([٢]) المرجع نفسه، ج٥، ص١٧.

([٣]) الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية، ج٣، ص٢١٣.

([٤]) أخرجه صحيح البخاري، رقم (١٩٣٦)، وصحيح مسلم، رقم (١١١١).

([٤]) المستصفى، ج٢، ص٣٠٣.

([٥]) إعلام الموقعين، دار الكتب العلمية، ج٢، ص١١٥.

([٦]) الموافقات، ج٥، ص١٨-٢٢.

لأنها تمثل الصلة بين النصوص الشرعية والوقائع العملية، كما أن سلامة الفتوى والقضاء تتوقف بدرجة كبيرة على صحة تحديد المناط وتحقيقه في الوقائع المختلفة.[١] وقد أكد الإمام الشاطبي أن الاجتهاد في تحقيق المناط باقٍ إلى قيام الساعة؛ لأن الوقائع لا تنحصر، بينما النصوص محدودة، ومن ثم يحتاج المجتهد إلى النظر المستمر في تطبيق الأحكام على الوقائع المتجددة.([٢])، ومن هنا تظهر أهمية الاستفادة من الوسائل الحديثة . ومنها الذكاء الاصطناعي . في جمع المعلومات وتحليل الوقائع وتشخيصها؛ بما يساعد المجتهد على تحقيق المناط بصورة أدق، دون أن يحل ذلك محل الاجتهاد الشرعي نفسه.([٣])

الفرق بين تخريج المناط وتنقيح المناط وتحقيق المناط من أهم مباحث القياس والاجتهاد، ويمكن إجماله في أن:

أولًا: تخريج المناط: هو استنباط العلة من النص أو الإجماع إذا لم تكن منصوصة([٤]).

فالعلة هنا غير مذكورة صراحة، ويجتهد الفقيه في استخراجها.مثال قول النبي ﷺ: "لا يقضي القاضي وهو غضبان"([٥])، فالعلة غير منصوص عليها، فيجتهد العلماء في استنباطها، فيقولون: العلة هي تشويش الفكر وعدم كمال الإدراك، فهذا يسمى تخريج المناط؛ لأن المجتهد استخرج العلة من النص.

ثانيًا: تنقيح المناط: هو حذف الأوصاف غير المؤثرة الواردة في النص والإبقاء على الوصف المؤثر في الحكم([٦]) مثال حديث الأعرابي الذي جامع زوجته في نهار رمضان فأمره النبي ﷺ بالكفارة.

وردت أوصاف متعددة: كونه أعرابيًا. كونه رجلًا. كونه متزوجًا. كونه جامع في نهار رمضان عمدًا.

([١]) المرجع نفسه، ج٥، ص٢٤.

([٢]) هاري سوردن، «الذكاء الاصطناعي والقانون: نظرة عامة» (Artificial Intelligence and Law: An Overview)، مجلة (Georgia State University Law Review)، المجلد ٣٥، ٢٠١٩م، ص١٣١٠-١٣٢٥.

([٣]) المستصفى، ج٢، ص٣٠٣.

([٤]) المستصفى، ج٢، ص٣٠٣.

([٥]) أخرجه البخارى (٣٩٠/٤) ومسلم (١٣٣/٥) والسياق للبخارى , ولفظ مسلم: «لَا يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ وَهُوَ غَضْبَانُ»

وقال الترمذى ولفظه: " لا يحكم الحاكم بين ... ": " حديث حسن صحيح ".

([٦]) الإبهاج في شرح المنهاج، ج٣، ص٢١٣.

فيقوم المجتهد بحذف الأوصاف غير المؤثرة، ويجعل العلة هي: تعمد الجماع في نهار رمضان. وهذا هو تنقيح المناط.

ثالثًا: تحقيق المناط: هو التأكد من وجود العلة المتفق عليها في الواقعة الجزئية المعروضة([1]).

مثال العلة في تحريم الخمر هي الإسكار .ظهر مشروب جديد.

لا يحتاج الفقيه إلى استخراج العلة ولا إلى تنقيحها؛ فهي معلومة.

وإنما يبحث: هل هذا المشروب مسكر أم لا؟ فإذا ثبت أنه مسكر أُلحق بالخمر .وهذا هو تحقيق المناط.

قال صاحب الموافقات ما معناه:

- تخريج المناط: استخراج العلة.
- تنقيح المناط: تهذيب العلة من الأوصاف غير المؤثرة.
- تحقيق المناط: التحقق من وجود العلة في الواقعة المعينة ([2]).

مثال يجمع الأنواع الثلاثة في تحريم الخمر:

١. استنباط أن سبب التحريم هو الإسكار = تخريج المناط.

٢. استبعاد أوصاف اللون والطعم والرائحة والإبقاء على الإسكار = تنقيح المناط.

٣. فحص مشروب جديد لمعرفة هل هو مسكر أم لا = تحقيق المناط.

المطلب الثالث: العلاقة بين تحقيق المناط والاجتهاد

تُعد العلاقة بين تحقيق المناط والاجتهاد علاقةً وثيقة؛ إذ إن تحقيق المناط يمثل الجانب التطبيقي للاجتهاد، الذي يُعنى بتنزيل الأحكام الشرعية الكلية على الوقائع الجزئية بعد التحقق من وجود مناط الحكم فيها.فالاجتهاد لا يقتصر على استنباط الحكم من الأدلة، بل يشمل أيضًا النظر في انطباق الحكم على الواقعة محل الاجتهاد، وهو ما يُعرف عند الأصوليين بتحقيق المناط.([3])

وقد قرر علماء الأصول أن الاجتهاد ينقسم إلى اجتهاد في استنباط الأحكام من أدلتها، واجتهاد في تطبيق تلك الأحكام على الوقائع، وهذا الأخير هو مجال تحقيق المناط؛ لأن المجتهد قد يعلم الحكم الشرعي، ثم يجتهد في معرفة تحقق علته

([1]) الموافقات، ج٥، ص١١-١٨.

([2]) الموافقات، ج٥، ص١١-٢٤.

([3]) المستصفى من علم الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ج٢، ص٣٥٠-٣٥٣.

أو شرطه أو سببه في الواقعة المعينة.ولهذا كان تحقيق المناط من أكثر أنواع الاجتهاد ممارسةً في الفتوى والقضاء، لتجدد الوقائع وعدم انحصارها.([1])

ويُعد تحقيق المناط الحلقة التي تصل بين النص الشرعي والواقع العملي؛ إذ يحول الأحكام الكلية إلى تطبيقات عملية تراعي اختلاف الأشخاص والأحوال والأزمنة والأمكنة، وبذلك تتحقق مرونة الشريعة وصلاحيتها لكل زمان ومكان، مع المحافظة على ثبات النصوص ومقاصدها.([2])

وقد أكد الإمام الشاطبي أن تحقيق المناط لا ينقطع إلى قيام الساعة؛ لأن الوقائع لا تنتهي، وإنما يتجدد النظر في انطباق الأحكام عليها، وهو ما يجعل هذا النوع من الاجتهاد ملازمًا للمجتهدين في كل عصر، بخلاف كثير من مسائل الاستنباط التي قد يقل الاحتياج إليها.([3])

ومن ثم فإن العلاقة بين تحقيق المناط والاجتهاد هي علاقة الجزء بالكل؛ فتحقيق المناط أحد أنواع الاجتهاد، بل هو الصورة العملية التي يظهر فيها أثر الاجتهاد في حياة الناس، إذ تنتقل به الأحكام من دائرة التأصيل النظري إلى دائرة التطبيق الواقعي، وهو ما تتأكد أهميته في النوازل المعاصرة، ومن أبرزها تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية والاقتصادية والقضائية والفقهية.([4])

المطلب الرابع: أهمية تحقيق المناط في النوازل المعاصرة.

تنبع أهمية تحقيق المناط في النوازل المعاصرة من كونه الأداة التي يتمكن بها المجتهد من تنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المستجدة بعد التحقق من تحقق أوصافها وشروطها ومناطاتها.فالنوازل لا يمكن إلحاقها بالأحكام الشرعية بمجرد التشابه الظاهري، بل لا بد من التثبت من وجود العلة المؤثرة التي علق الشارع عليها الحكم؛ لأن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا، وهو ما يجعل تحقيق المناط من أهم أدوات الاجتهاد في العصر الحديث.([5])

([1]) شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٣٩٢-٣٩٧.

([2]) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ج٣، ص٢٧٣-٢٧٧.

([3]) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٥، ص١١-١٨.

([4]) البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، ج٦، ص٩٦-١٠٤.

([5]) الموافقات، أبو إسحاق الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م، ج٥، ص١١-٣١.

وتزداد الحاجة إلى تحقيق المناط في ظل التطور العلمي والتقني الهائل الذي أفرز قضايا لم تكن معروفة عند الفقهاء المتقدمين، كالمعاملات المالية الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والهندسة الوراثية، والاستنساخ، وزراعة الأعضاء، والعملات المشفرة، وغيرها من النوازل التي تحتاج إلى فهم حقيقتها الفنية قبل تنزيل الحكم الشرعي عليها.ومن ثم فإن الاجتهاد في هذه القضايا لا يقوم على مجرد معرفة الأدلة، وإنما يتوقف كذلك على دقة تصور الواقعة وتحقيق مناط الحكم فيها.([1])، كما أن تحقيق المناط يسهم في تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، إذ يمنع من إسقاط الأحكام في غير مواضعها، ويحول دون التوسع في القياس مع اختلاف المناطات، وبذلك يجمع بين المحافظة على ثوابت الشريعة ومراعاة تغير الأحوال والأعراف والمصالح المعتبرة شرعًا، وهو ما يبرز مرونة الفقه الإسلامي وقدرته على مواكبة المستجدات دون إخلال بالأصول الشرعية.([2])

ومن أهم مظاهر أهمية تحقيق المناط في العصر الحاضر اعتماده على التكامل بين العلوم الشرعية والعلوم التجريبية والإنسانية؛ إذ قد يتوقف تحديد مناط الحكم على خبرة الأطباء أو الاقتصاديين أو المهندسين أو المختصين في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ثم يأتي دور الفقيه في تنزيل الحكم الشرعي بعد استكمال تصور الواقعة.ولهذا قرر الأصوليون أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، وأن فساد التصور يؤدي إلى فساد الحكم.([3])

كما أن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في جمع المعلومات وتحليل البيانات يمكن أن يعين المجتهد في تحقيق المناط من خلال سرعة معالجة الوقائع، واستخراج الأوصاف المشتركة، وربط النظائر بعضها ببعض، إلا أن هذه التقنيات تبقى وسائل مساعدة لا تستقل بالاجتهاد؛ لأن تحقيق المناط يتطلب إدراك المقاصد الشرعية، وفقه الواقع، وموازنة المصـــالح والمفاسد، وهي أمور لا تنفك عن الاجتـــهاد

([1]) شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م، ص٣٩٢-٣٩٧.

([2]) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ج٣، ص٣-١١.

([3]) الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ط، ج٣، ص٢٧٣-٢٧٧؛ وانظر أيضًا: الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ، ص١٤، في تقرير قاعدة: الحكم على الشيء فرع عن تصوره.

البشري المؤهل.([1])

الفصل الأول
أثر الاستفادة الفقهية من الذكاء الاصطناعي

أحدث الذكاء الاصطناعي نقلةً نوعيةً في مختلف العلوم، ولم تكن العلوم الشرعية بمنأى عن هذا التطور؛ إذ أصبح من الممكن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الفقه الإسلامي من خلال جمع النصوص، وتحليل الأدلة، وربط المسائل بأشباهها ونظائرها، وتصنيف الأقوال الفقهية، واسترجاع المعلومات بسرعة ودقة.ولا يعني ذلك أن الذكاء الاصطناعي يمارس الاجتهاد أو يحل محل الفقيه، وإنما هو وسيلة تعين المجتهد على حسن النظر، وتسريع الوصول إلى المادة العلمية، وتقليل الوقت والجهد في البحث والاستقراء، مع بقاء سلطة الترجيح والاجتهاد بيد الفقيه المؤهل.([2])، ويرى عدد من الباحثين المعاصرين أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي تدخل في باب تسخير الوسائل الحديثة لخدمة مقاصد الشريعة، وأن الأصل في الوسائل الإباحة ما لم تؤدِّ إلى مفسدة أو مخالفة شرعية، وهو ما يجعل استخدام هذه التقنيات في البحث الفقهي من الوسائل المباحة، بل قد يكون مطلوبًا إذا ترتب عليه تحقيق مصلحة معتبرة، كسرعة الوصول إلى الأحكام، وتقليل الخطأ في جمع المادة العلمية، والإحاطة بأقوال الفقهاء في المسألة الواحدة.([3])، ومن أبرز آثار الذكاء الاصطناعي في العمل الفقهي قدرته على بناء قواعد معرفية ضخمة تجمع النصوص الشرعية وأقوال الفقهاء وقرارات المجامع الفقهية، ثم ربطها بوسائل بحث ذكية تعتمد على فهم المعنى والسياق، وليس مجرد البحث اللفظي، الأمر الذي يساعد الباحث على استحضار الأدلة ذات الصلة، واستيعاب الخلاف الفقهي، والوقوف على اتجاهات الفقهاء في زمن قصير مقارنة بالطرق التقليدية.([4])، كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المتعلقة بالنوازل المعاصرة، وخاصة في المجالات الطبية والاقتصادية والمالية، وذلك من خلال معالجة كمٍّ هائل من المعلومات، واستخراج الأنماط والمؤشرات التي تعين الفقيه على تصور الواقعة تصورًا دقيقًا، وهو ما يعد أساسًا صحيحًا لتحقيق المناط؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وكلما

([1]) فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ، ج١، ص٤٥-٥٨؛ وانظر: الاجتهاد المقاصدي: حجيته وضوابطه ومجالاته، نور الدين الخادمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٩٩٨م، ص٢٢١-٢٣٥.

([2]) علي محيي الدين القره داغي، الذكاء الاصطناعي وأثره في الاجتهاد والفتوى، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٢٤م، ص١٥–٢٠.

([3]) عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، ط١، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٧م، ص٥٣–٦٠.

([4]) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، أعمال وندوات الذكاء الاصطناعي والاجتهاد المعاصر، ٢٠٢٤م، ص٣٥–٤٢.

كان تصور الواقعة أدق كان تنزيل الحكم الشرعي عليها أقرب إلى الصواب.([1])، ومن آثار الاستفادة الفقهية أيضًا دعم العمل الجماعي للمجامع الفقهية؛ إذ يمكن للأنظمة الذكية أن تجمع الدراسات السابقة، وتحلل قرارات الهيئات العلمية، وتقارن بين اجتهادات العلماء، وتبرز مواطن الاتفاق والخلاف، مما يختصر وقت الباحثين، ويزيد من جودة المداولات الفقهية، خاصة في القضايا المستجدة ذات الطابع التقني أو الطبي أو الاقتصادي.([2])، ومع هذه المزايا، فإن الاستفادة الفقهية من الذكاء الاصطناعي ليست مطلقة، بل تخضع لجملة من الضوابط؛ أهمها ضرورة التحقق من صحة النصوص المنقولة، وعدم الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي دون مراجعة علمية، ووجوب بقاء الاجتهاد الشرعي من اختصاص العلماء المؤهلين؛ لأن الذكاء الاصطناعي يفتقد ملكة الفقه، وفهم المقاصد، وإدراك الملابسات التي يتوقف عليها تنزيل الأحكام على الوقائع.([3])، وعليه، فإن الذكاء الاصطناعي يمثل أداة مساعدة ذات أثر بالغ في تطوير البحث الفقهي، وزيادة كفاءته، وتحسين وسائل الوصول إلى الحكم الشرعي، دون أن يكون بديلًا عن المجتهد؛ إذ تبقى مهمة الاجتهاد والترجيح وتحقيق المناط وتنزيل الأحكام منوطة بالفقيه الجامع لشروط الاجتهاد، بينما يؤدي الذكاء الاصطناعي دور الوسيلة التقنية التي تخدم العملية الاجتهادية ولا تستقل بها.([4])

المبحث الأول
مجالات الاستفادة الفقهية من الذكاء الاصطناعي.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في عدد من المجالات المرتبطة بالاجتهاد الفقهي وتحقيق المناط، من خلال ما يمتلكه من قدرة على معالجة البيانات وتحليل المعلومات واسترجاعها بسرعة ودقة، مع بقاء الدور الحاسم للمجتهد في فهم النصوص وتنزيل الأحكام على الوقائع.ومن أهم هذه المجالات ما يأتي:

أولًا: جمع النصوص الشرعية واستقراء الأدلة.

يساعد الذكاء الاصطناعي في جمع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الفقهاء المتعلقة بالمسألة محل البحث، مع تصنيفها وترتيبها وفق الموضوعات الفقهية، مما يسهّل على الباحث استكمال مرحلة الاستقراء التي تُعد أساسًا مهمًا

([1]) محمد عبد الظاهر حسين، الذكاء الاصطناعي وأثره في الاجتهاد الفقهي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠٢٤م، ص٢١٠-٢١٦.

([2]) مجمع الفقه الإسلامي الدولي،قرارات وتوصيات الدورة الخامسة والعشرين،٢٠٢٤م،ص١٨-٢٤.

([3]) علي محيي الدين القره داغي، فقه النوازل والاجتهاد المعاصر، ط١، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠١٣م، ص٩١-١٠٣.

([4]) وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٦م، ج٢، ص١٠٤٥-١٠٥٢.

للاجتهاد الشرعي.(١)

ثانيًا: تحليل الأقوال الفقهية والمذاهب.

يمكنه مقارنة الأقوال الفقهية واستخراج مواضع الاتفاق والخلاف بين المذاهب، وربط كل قول بأدلته ومستنداته، مما يعين الباحث على تكوين صورة شاملة للمسألة ودراسة اتجاهاتها الفقهية المختلفة.(٢)

ثالثًا: المساعدة في تحقيق المناط: يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل الوقائع المعاصرة وجمع أوصافها وخصائصها، والكشف عن الأوصاف المشتركة بينها وبين المسائل الفقهية السابقة، بما يساعد المجتهد على التحقق من وجود العلة أو الوصف المؤثر في الواقعة محل الحكم.(٣)

رابعًا: دراسة النوازل والقضايا المستجدة: تتسم كثير من النوازل المعاصرة بالتعقيد والتشابك، كالقضايا الطبية والاقتصادية والتقنية، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحليل بياناتها الفنية وجمع الدراسات والتقارير المتعلقة بها، مما يسهم في تكوين تصور أدق للنازلة قبل إصدار الحكم الشرعي بشأنها.(٤)

خامسًا: دعم الاجتهاد الجماعي: يستطيع الذكاء الاصطناعي توفير قواعد بيانات مشتركة للمجامع الفقهية والهيئات الشرعية، وجمع الآراء والدراسات المتخصصة وتحليلها، بما يعزز من كفاءة الاجتهاد الجماعي ويساعد على الوصول إلى قرارات أكثر دقة وشمولًا.(٥)

سادسًا: التنبؤ بالآثار والمآلات: من خلال تحليل البيانات والأنماط المتكررة، يمكن للذكاء الاصطناعي المساهمة في تقدير بعض الآثار المتوقعة للقرارات أو المعاملات المعاصرة، وهو ما يفيد الفقيه عند مراعاة مآلات الأفعال والموازنة بين المصالح والمفاسد، مع ضرورة بقاء التقدير النهائي للمجتهد.(٦)

سابعًا: خدمة البحث العلمي الشرعي: يساعد الذكاء الاصطناعي في إعداد الفهارس العلمية، واستخراج الإحالات المرجعية، وترتيب المعلومات، والكشف عن الدراسات السابقة، وتحليل المحتوى العلمي، مما يوفر الوقت والجهد للباحثين في العلوم

---

(١) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨؛ وإعلام الموقعين، ج١، ص٦٩.

(٢) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.

(٣) الموافقات، ج٥، ص١١؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.

(٤) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.

(٥) الموافقات، ج٤، ص١٧١.

(٦) الموافقات، ج٥، ص١٧٧؛ وإعلام الموقعين، ج٣، ص١٣٥.

الشرعية.(١)

الخلاصة: يتبين أن مجالات إسهام الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي تتركز في جمع المعلومات، وتحليل البيانات، واستقراء الأدلة، ودعم تحقيق المناط، ودراسة النوازل، وتعزيز الاجتهاد الجماعي، وخدمة البحث العلمي، بينما يبقى استنباط الحكم الشرعي والترجيح بين الأدلة وتقدير المصالح والمفاسد وتنزيل الأحكام على الوقائع من اختصاص المجتهد المؤهل.

المبحث الثاني
من مجالات مساهمة الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي.

أصبح الذكاء الاصطناعي من الأدوات المعاصرة التي يمكن الإفادة منها في خدمة البحث الفقهي، لما يتمتع به من قدرة على معالجة كميات ضخمة من المعلومات وتحليلها واسترجاعها في زمن قياسي.ولا يقتصر دوره على مجرد البحث الآلي، بل يمتد إلى دعم مراحل متعددة من العملية البحثية، مع بقاء دور الباحث الفقيه أساسًا في الفهم والتحليل والترجيح والاستنباط.(٢)

أولًا: جمع المصادر والمراجع الفقهية: يسهم الذكاء الاصطناعي في الوصول السريع إلى كتب الفقه وأصوله، والموسوعات الفقهية، وقرارات المجامع الفقهية، والبحوث العلمية المحكمة، مما يوفر على الباحث وقتًا طويلًا في مرحلة جمع المادة العلمية.(٣)

ثانيًا: استقراء النصوص والأدلة: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في استقراء الآيات والأحاديث والآثار وأقوال الفقهاء المتعلقة بموضوع معين، مع تصنيفها وترتيبها وربطها بالمسائل الفقهية ذات الصلة، وهو ما يعين الباحث على استكمال الاستقراء المطلوب للوصول إلى نتائج أكثر دقة(٤).

ثالثًا: تحليل الأقوال الفقهية والمقارنة بينها: يُسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل الأقوال الفقهية المختلفة، واستخراج أوجه الاتفاق والخلاف بينها، وربط كل قول بأدلته ومستنداته، مما يساعد الباحث في الدراسات الفقهية المقارنة على الإحاطة بآراء المذاهب وتحرير محل النزاع.(٥)

---

(١) الرسالة، ص٢٠؛ والبحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
(٢) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩.
(٣) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
(٤) الرسالة، ص٢٠؛ والمستصفى، ج٢، ص٣٥٠.
(٥) الإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.

رابعًا: خدمة تحقيق المناط ودراسة النوازل: من المجالات المهمة التي يمكن أن يسهم فيها الذكاء الاصطناعي تحليل الوقائع المعاصرة وجمع البيانات المتعلقة بها، والكشف عن الأوصاف المؤثرة فيها، بما يساعد الباحث على تصور النازلة تصورًا صحيحًا، وهو أساس تحقيق المناط وتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع المستجدة.([1])

خامسًا: الكشف عن الدراسات السابقة: يساعد الذكاء الاصطناعي في البحث عن الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، وتصنيفها وتحليل اتجاهاتها ونتائجها، مما يمكن الباحث من تحديد الإضافة العلمية التي يقدمها بحثه وتجنب التكرار العلمي.([2])

سادسًا: تنظيم المادة العلمية وتوثيقها: يمكن توظيف الذكاء الاصطناعي في ترتيب المباحث والمطالب، وإعداد الفهارس الفنية، وتنظيم الإحالات المرجعية، والمساعدة في توثيق المصادر وفق الأنظمة الأكاديمية المعتمدة، مما يسهم في رفع جودة البحث العلمي.([3])

سابعًا: المساعدة في صياغة الملخصات والتقارير العلمية: يساعد الذكاء الاصطناعي في تلخيص النصوص الطويلة واستخراج الأفكار الرئيسة وصياغة التقارير الأولية، وهو ما يختصر الجهد المبذول في معالجة الكم الكبير من المعلومات الفقهية والأصولية.([4])

ثامنًا: دعم الاجتهاد الجماعي والبحوث المؤسسية: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر قواعد بيانات معرفية مشتركة للمجامع الفقهية ومراكز البحوث، ويساعد في جمع آراء الخبراء وتحليلها، مما يعزز كفاءة البحوث الجماعية المتعلقة بالنوازل والقضايا المعاصرة.([5])، وبناء عليه يتضح أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في البحث الفقهي من خلال جمع المصادر، واستقراء الأدلة، وتحليل الأقوال الفقهية، وخدمة تحقيق المناط، والكشف عن الدراسات السابقة، وتنظيم المادة العلمية، ودعم الاجتهاد الجماعي، إلا أن هذه الإسهامات تظل في نطاق الوسائل والأدوات المساعدة، ولا تمتد إلى الاستقلال بالاجتهاد أو إصدار الأحكام الشرعية دون إشراف الفقيه المؤهل.

- جمع الأقوال الفقهية وأثر الذكاء الاصطناعي فيه.

يُعدُّ جمع الأقوال الفقهـية من أهم المـراحل التي يمر بها البحــث الفقهي؛ إذ

([1]) الموافقات، ج٥، ص١١؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.
([2]) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
([3]) آداب البحث والمناظرة، ص٤٥.
([4]) الموافقات، ج٤، ص١٧١.
([5]) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.

يتوقف عليه تصور المسألة وتحرير محل النزاع والوقوف على اتجاهات الفقهاء وأدلتهم.وفي هذا المجال يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤدي دورًا بارزًا من خلال البحث السريع في المصادر الفقهية والموسوعات العلمية وقواعد البيانات الرقمية، واستخراج الأقوال المتعلقة بالمسألة محل البحث، ثم تصنيفها بحسب المذاهب الفقهية أو الاتجاهات الاجتهادية المختلفة.([1])

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في الربط بين الأقوال المتشابهة والمتفرقة في مظانها المختلفة، وجمع النصوص ذات الصلة من كتب الفقه والأصول وشروح الحديث والتفسير، مما يساعد الباحث على استيعاب المادة العلمية بصورة أشمل وأسرع مما هو متاح بالوسائل التقليدية.([2])

ومن مزاياه كذلك إمكان ترتيب الأقوال وفق التسلسل التاريخي أو المذهبي، واستخراج مواضع الاتفاق والخلاف بين الفقهاء، مع الإشارة إلى الأدلة والمستندات التي اعتمدها كل فريق، الأمر الذي ييسر عملية الدراسة المقارنة والترجيح بين الآراء المختلفة.([3])

ومع ذلك فإن دور الذكاء الاصطناعي في هذا المجال يظل مقصورًا على الجمع والترتيب والتصنيف والتحليل الأولي؛ إذ تبقى مهمة التحقق من صحة نسبة الأقوال إلى أصحابها، وتمييز المعتمد من غيره، وفهم سياقات النصوص، وترجيح الآراء المختلفة من اختصاص الباحث الفقيه المؤهل.([4])

وبناء عليه يسهم الذكاء الاصطناعي في جمع الأقوال الفقهية من خلال تسريع الوصول إلى المصادر، واستيعاب أكبر قدر من الآراء الفقهية، وتنظيمها وتحليلها، مما يدعم الباحث في إعداد الدراسات الفقهية المقارنة، غير أن الاعتماد النهائي في التوثيق والفهم والترجيح يبقى على الباحث المتخصص.

- المقارنة بين المذاهب الفقهية وأثر الذكاء الاصطناعي فيها.

تُعدُّ المقارنة بين المذاهب الفقهية من أهم مجالات البحث الفقهي المقارن؛ إذ تهدف إلى بيان آراء الفقهاء في المسائل المختلفة، وتحرير محل الاتفاق والخلاف، ودراسة الأدلة والمستندات التي اعتمدها كل مذهب، وصولًا إلى الترجيح بين الأقوال

([1]) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
([2]) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩.
([3]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.
([4]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ وإعلام الموقعين، ج٣، ص١٣٥.

عند الحاجة.وفي هذا المجال يمكن للذكاء الاصطناعي أن يقدم إسهامًا ملحوظًا من خلال جمع الأقوال الفقهية من مصادرها المختلفة، وتصنيفها بحسب المذاهب والموضوعات الفقهية، وعرضها بصورة منظمة تسهل على الباحث دراستها وتحليلها.([1])

كما يساعد الذكاء الاصطناعي في استعراض النصوص الفقهية المتعددة المتعلقة بالمسألة الواحدة، واستخراج أوجه الاتفاق والاختلاف بين المذاهب، وربط كل قول بأدلته من الكتاب والسنة والإجماع والقياس وغيرها من الأدلة الشرعية، مما يختصر كثيرًا من الوقت والجهد في مرحلة جمع المادة العلمية وترتيبها.([2])

ومن مزاياه كذلك القدرة على تحليل كميات كبيرة من النصوص الفقهية واستخراج الأنماط المشتركة بينها، وإبراز المسائل التي وقع فيها الخلاف الحقيقي والمسائل التي يكون الخلاف فيها لفظيًا أو صوريًا، الأمر الذي يعين الباحث على فهم طبيعة الخلاف الفقهي ودقائقه.([3])

ومع ذلك فإن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع الاستقلال بعملية الترجيح بين الأقوال؛ لأن الترجيح يعتمد على فهم الأدلة وقواعد الاستدلال ومقاصد الشريعة والنظر في قوة الحجج واعتبار المآلات، وهي أمور تتطلب ملكة اجتهادية لا تتوافر للأنظمة الآلية.ومن ثم فإن دوره يظل مقتصرًا على المساعدة في الجمع والتحليل والعرض، بينما يبقى الترجيح والحكم النهائي من اختصاص الباحث الفقيه المؤهل.([4])، وعليه نجد أن الذكاء الاصطناعي يسهم في المقارنة بين المذاهب الفقهية من خلال جمع الأقوال وتصنيفها وتحليلها واستخراج أوجه الاتفاق والخلاف بينها، مما يدعم الدراسات الفقهية المقارنة ويزيد من دقتها وسرعتها، إلا أن الترجيح بين الأقوال وتقرير الحكم الشرعي يظل من اختصاص الفقيه المجتهد.

- استخراج السوابق الفقهية وأثر الذكاء الاصطناعي فيه.

يُعدُّ استخراج السوابق الفقهية من المجالات المهمة التي يمكن أن يسهم فيها الذكاء الاصطناعي؛ إذ تعتمد عملية الاجتهاد في كثير من النوازل المعاصرة على البحث عن نظائرها أو ما يشبهها من المسائل التي تناولها الفقهاء السابقون، للاستفادة

([1]) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
([2]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.
([3]) الفروق، ج١، ص١٧٧.
([4]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ وإعلام الموقعين، ج٣، ص١٣٥.

من أحكامها وأدلتها في معالجة الوقائع المستجدة.ومن ثم فإن القدرة على الوصول إلى هذه السوابق الفقهية تُعدُّ خطوة أساسية في بناء الاجتهاد المعاصر وترشيده.([1])

ويساعد الذكاء الاصطناعي في هذا المجال من خلال فحص أعداد ضخمة من المصادر الفقهية والأصولية والقضائية في وقت قصير، والبحث عن المسائل المشابهة للنازلة محل الدراسة، مع استخراج الأقوال والأدلة والتعليلات المرتبطة بها.كما يمكنه الربط بين المسائل القديمة والوقائع الحديثة بناءً على الأوصاف المشتركة والعلل المؤثرة، مما ييسر على الباحث الوصول إلى السوابق الفقهية ذات الصلة.([2])

كما يُمكِّن الذكاء الاصطناعي الباحث من تتبع تطور الآراء الفقهية عبر العصور المختلفة، والكشف عن التطبيقات الاجتهادية السابقة للمسائل المتشابهة، الأمر الذي يساعد في فهم مناهج الفقهاء في معالجة النوازل، والاستفادة منها عند النظر في القضايا المعاصرة.([3])

ومع ذلك فإن الاستفادة من السوابق الفقهية لا تعني بالضرورة إلحاق النازلة المعاصرة بها مباشرة؛ إذ لا بد من التحقق من وجود العلة المشتركة، ومراعاة الفروق المؤثرة بين الوقائع، والنظر في تغير الأعراف والأحوال والمصالح.ولذلك يبقى دور الفقيه أساسيًا في تقييم مدى صلاحية السابقة الفقهية للاستدلال بها في الواقعة الجديدة.([4])، وعليه نجد أن الذكاء الاصطناعي يسهم في استخراج السوابق الفقهية من خلال البحث السريع في التراث الفقهي، والكشف عن النظائر والأشباه، وربط النوازل المعاصرة بالمسائل السابقة ذات الصلة، مما يعزز كفاءة البحث الفقهي ويثري عملية الاجتهاد، مع بقاء مهمة التحقق من صحة القياس وتحقيق المناط وتنزيل الحكم من اختصاص الفقيه المجتهد.

- مساهمة الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي.

على الرغم من الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد الفقهي، فإن إسهامه يظل محدودًا بضوابط معينة تفرضها طبيعة الاجتهاد الشرعي ذاته؛ إذ إن الاجتهاد ليس مجرد عملية جمع للمعلومات أو تحليل للبيانات،

([1]) إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧.
([2]) الفروق، ج١، ص١٧٧؛ والموافقات، ج٥، ص١١.
([3]) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
([4]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤-١٩٥؛ وإعلام الموقعين، ج٣، ص١١.

بل هو ملكة علمية مركبة تقوم على فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها وتنزيلها على الوقائع وفق قواعد الشريعة ومقاصدها.ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي لا يعدو أن يكون أداة مساعدة للمجتهد، لا بديلًا عنه.([1])

ومن أبرز حدود مساهمته أنه لا يملك القدرة على إدراك المقاصد الشرعية إدراكًا حقيقيًا؛ لأن المقاصد تقوم على فهم كليات الشريعة وروحها ومآلات الأحكام وآثارها في الواقع، وهي معانٍ تتجاوز التحليل الآلي للبيانات والنصوص.ولذلك فإن تقدير المصالح والمفاسد والموازنة بينها يظل من اختصاص المجتهد المؤهل.([2])

كما أن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع الاستقلال بتحقيق المناط في صورته الكاملة؛ إذ قد يساعد في جمع المعلومات المتعلقة بالواقعة وتحليل أوصافها، لكنه لا يملك أهلية الحكم على مدى تأثير هذه الأوصاف في الحكم الشرعي أو التمييز بين الأوصاف المؤثرة وغير المؤثرة إلا وفق ما يضعه له الإنسان من معايير وضوابط.([3])

ومن الحدود المهمة أيضًا عدم قدرته على الترجيح الاجتهادي بين الأدلة والأقوال الفقهية عند التعارض؛ لأن الترجيح يعتمد على قواعد أصولية دقيقة وفهم عميق للنصوص والسياقات والمقاصد الشرعية، وهي أمور لا يمكن اختزالها في المعالجة الحسابية أو الإحصائية.([4])

كذلك فإن الذكاء الاصطناعي عرضة للخطأ تبعًا لجودة البيانات التي يعتمد عليها، فقد يبني نتائجه على معلومات ناقصة أو غير دقيقة أو غير محدثة، مما ينعكس على سلامة التحليل والاستنتاج.ومن ثم فإن مخرجاته تحتاج دائمًا إلى المراجعة والتدقيق من قبل أهل الاختصاص.([5])

ويضاف إلى ذلك أن الذكاء الاصطناعي لا يتحمل المسؤولية الشرعية المترتبة على الفتوى أو الاجتهاد؛ لأن التكليف والمسؤولية مناطهما الإنسان العاقل المختار، ومن ثم فإن المسؤولية عن الحكم الشرعي تبقى على عاتق المفتي أو المجتهد الذي يستعين بهذه الوسائل التقنية.([6])

وبناءً على ذلك، فإن الدور الحقيقي للذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي

([1]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.
([2]) الموافقات، ج٢، ص٨-١٠؛ وج٤، ص١٩٤.
([3]) الموافقات، ج٥، ص١١؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.
([4]) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩؛ والبحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.
([5]) إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧.
([6]) الموافقات، ج١، ص١٦٩؛ والأشباه والنظائر، ص٧٤.

يتمثل في دعم البحث والاستقراء وجمع المعلومات وتحليلها وتقديم البدائل والاحتمالات، أما الاستنباط والترجيح وتحقيق المناط وتنزيل الأحكام ومراعاة المقاصد والمآلات فتبقى من اختصاص المجتهد المؤهل شرعًا.([1])

المبحث الثالث: هل يمكن أن يكون الذكاء الاصطناعي مجتهدًا؟

يثير التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي تساؤلًا مهمًا حول إمكانية اعتباره مجتهدًا في المجال الشرعي.والجواب - في ضوء أصول الفقه وشروط الاجتهاد- أن الذكاء الاصطناعي لا يمكن وصفه بأنه مجتهد بالمعنى الشرعي الدقيق، وإن أمكن أن يكون أداةً مساعدة للمجتهد في بعض وظائف البحث والاستقراء والتحليل.([2])

وذلك لأن الاجتهاد في الاصطلاح الأصولي هو: «بذل الفقيه الوسع لتحصيل حكم شرعي ظني من أدلته التفصيلية»، وهو يتطلب أهلية علمية خاصة تشمل العلم بالكتاب والسنة، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، ووجوه دلالات الألفاظ، والإجماع، والقياس، ومقاصد الشريعة، والقدرة على الترجيح والاستنباط.([3]) وهذه الشروط إنما تتصور في الإنسان المكلف الذي يملك الإدراك والوعي والقصد، ولا تتوافر في الأنظمة التقنية مهما بلغت درجة تطورها.

كما أن الاجتهاد لا يقتصر على معالجة المعلومات، بل يتضمن فهمًا عميقًا لمقاصد الشريعة ومآلات الأفعال وأحوال الناس وأعرافهم، وهي أمور تتجاوز نطاق الخوارزميات والبيانات الرقمية.فالذكاء الاصطناعي قد يتمكن من جمع الأدلة وترتيب الأقوال وتحليل المعطيات، لكنه لا يدرك المعاني الشرعية إدراكًا حقيقيًا، ولا يملك أهلية القصد والاختيار التي تُعد أساس التكليف والمسؤولية الشرعية.([4])

ومن جهة أخرى، فإن الاجتهاد الشرعي يترتب عليه الإفتاء والقضاء وبيان حكم الله تعالى في الوقائع، وهذه وظائف شرعية تستلزم تحمل المسؤولية عن الحكم الصادر، بينما الذكاء الاصطناعي لا يتحمل مسؤولية شرعية ولا يمكن مساءلته عن نتائج اجتهاده المزعوم؛ لأن المسؤولية مناطها الإنسان المكلف.([5])

ومع ذلك، يمكن القول إن الذكاء الاصطـناعي قد يسهم في بعض مقدمـات

([1]) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠؛ والموافقات، ج٤، ص١٧١.

([2]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠.

([3]) المستصفى من علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، ج٢، ص٣٥٠-٣٥٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

([4]) الموافقات، ج٢، ص٨-١٠؛ وج٤، ص١٩٤.

([5]) إعلام الموقعين، ج١، ص٧؛ والأشباه والنظائر، ص٧٤.

الاجتهاد، كجمع النصوص الشرعية، واستقراء الأقوال الفقهية، والمقارنة بين المذاهب، واستخراج السوابق الفقهية، وتحليل الوقائع المعاصرة، لكنه يظل في جميع ذلك معينًا للمجتهد لا قائمًا مقامه.([1])

وبناءً على ما سبق، فإن الأدق أصوليًا هو وصف الذكاء الاصطناعي بأنه وسيلة اجتهادية مساعدة أو أداة دعم للاجتهاد، لا أنه مجتهد مستقل؛ لأن حقيقة الاجتهاد الشرعي وشروطه وأحكامه لا تنطبق عليه.([2])

نتيجة أصولية: يمكن للذكاء الاصطناعي أن يشارك في وسائل الاجتهاد ومقدماته، لكنه لا يرقى إلى مرتبة المجتهد الشرعي؛ لفقده شروط الاجتهاد المتعلقة بالإدراك المقاصدي، والوعي، والقصد، وتحمل المسؤولية الشرعية، ومن ثم تبقى صفة الاجتهاد خاصة بالإنسان المؤهل علميًا وشرعيًا.

المبحث الرابع: الفرق بين الاجتهاد البشري والتحليل الآلي.

يختلف الاجتهاد البشري عن التحليل الآلي اختلافًا جوهريًا في الطبيعة والوظيفة والنتائج؛ إذ إن الاجتهاد البشري عملية علمية شرعية مركبة تقوم على فهم النصوص واستنباط الأحكام وتنزيلها على الوقائع في ضوء مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، بينما يقوم التحليل الآلي على معالجة البيانات والمعلومات وفق خوارزميات وبرامج معدة مسبقًا دون إدراك حقيقي للمعاني والمقاصد الشرعية.([3])

فالمجتهد البشري يمتلك القدرة على فهم دلالات النصوص الشرعية وربط الجزئيات بالكليات واستحضار مقاصد الشريعة ومراعاة الأعراف والمصالح والمفاسد والمآلات عند إصدار الحكم الشرعي، وهي أمور تتطلب ملكة علمية وخبرة اجتهادية لا يمكن اختزالها في العمليات الحسابية أو البرمجية.([4])

أما التحليل الآلي فيعتمد على معالجة كميات كبيرة من البيانات واستخراج الأنماط والعلاقات بينها، ويمكنه أن يسهم في جمع الأدلة وتصنيف الأقوال الفقهية واستخراج المعلومات ذات الصلة بالمسألة محل البحث، لكنه لا يملك القدرة على الفهم المقاصدي أو الترجيح الاجتهادي المستقل بين الأدلة المتعارضة.([5])

([1]) الموافقات، ج٥، ص١١؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.
([2]) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.
([3]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠.
([4]) الموافقات، ج٢، ص٨-١٠؛ وج٤، ص١٩٤.
([5]) الفروق، ج١، ص١٧٧؛ والبحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.

كما أن الاجتهاد البشري يرتبط بالمسؤولية الشرعية؛ لأن المجتهد يتحمل تبعة فتواه واجتهاده أمام الله تعالى وأمام الناس، بينما لا يتحمل الذكاء الاصطناعي أي مسؤولية عن النتائج التي يقدمها، وإنما تقع المسؤولية على من يستخدمه أو يعتمد على مخرجاته.([1])

ومن الفروق المهمة أيضًا أن المجتهد يستطيع التعامل مع الوقائع الجديدة والمتغيرة من خلال النظر في علل الأحكام ومقاصدها ومآلاتها، في حين يظل التحليل الآلي مقيدًا بالبيانات المتاحة له وبالأنماط التي دُرِّب عليها، وقد يعجز عن إدراك بعض الخصائص أو الظروف الاستثنائية المؤثرة في الحكم.([2])

وعليه فإن العلاقة بين الاجتهاد البشري والتحليل الآلي ليست علاقة إحلال واستبدال، وإنما علاقة تكامل وتعاون؛ حيث يستفيد المجتهد من قدرات الذكاء الاصطناعي في البحث والتحليل وجمع المعلومات، مع احتفاظه بالدور الأساس في الاستنباط والترجيح وتحقيق المناط وتنزيل الأحكام الشرعية على الوقائع.([3])

الفصل الثاني

أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط

يُعدُّ تحقيقُ المناط من أدقِّ مراحل الاجتهاد؛ إذ يتعلق بتنزيل الحكم الشرعي على الواقعة المعينة بعد التحقق من توافر أوصافها المؤثرة شرعًا، وهو عمل يحتاج إلى إحاطة بالواقع وإدراك لمقاصد الشريعة ومناطات الأحكام.ومع التطور المتسارع في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ظهرت أدوات قادرة على تحليل كميات هائلة من البيانات، واستخلاص الأنماط، والمقارنة بين الوقائع، مما يفتح آفاقًا جديدة للاستفادة منها في خدمة عملية تحقيق المناط دون أن تحل محل المجتهد أو تستقل بإصدار الأحكام الشرعية؛ لأن الاجتهاد الشرعي قائم على العلم بالنصوص ومقاصدها وفقه الواقع، وهي أمور لا تتحقق بمجرد المعالجة الحاسوبية للمعلومات.([4])، ومن أبرز آثار الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط أنه يُسهم في جمع المعلومات المتعلقة بالواقعة محل الاجتهاد من مصادر متعددة، ثم تنظيمها وتحليلها بصورة دقيقة

([1]) إعلام الموقعين، ج١، ص٧.

([2]) الموافقات، ج٥، ص١٧٧؛ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج١، ص١١.

([3]) الإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩؛ وإعلام الموقعين، ج١، ص٦٩.

([4]) الموافقات، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، ١٤١٧هـ، ج٥، ص١٧٧–١٨٠. وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الجيل، ج١، ص٦٩.

وسريعة، الأمر الذي يساعد المجتهد على تصور النازلة تصورًا صحيحًا، وهو الشرط الأول لصحة تحقيق المناط؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.كما يُمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي الاستفادة من قواعد البيانات الطبية والاقتصادية والقانونية وغيرها، بما يحقق قدرًا كبيرًا من الدقة في توصيف الوقائع المعاصرة التي تتسم بالتعقيد والتشابك.([1])، ويُساعد الذكاء الاصطناعي كذلك في التمييز بين الأوصاف المؤثرة وغير المؤثرة من خلال تحليل السوابق والبيانات وربط العناصر المشتركة بين المسائل، وهو ما يعين المجتهد على إدراك مدى تحقق العلة في الواقعة الجديدة.غير أن هذا الدور يظل دورًا مساعدًا؛ لأن معرفة الوصف المؤثر شرعًا ليست عملية حسابية مجردة، وإنما تعتمد على فهم النصوص الشرعية وقواعد الاستنباط والأصول الكلية، وهي أمور لا يملكها الذكاء الاصطناعي استقلالًا.([2])

ومن آثاره أيضًا تسريع الوصول إلى النوازل المشابهة والأقوال الفقهية السابقة، مما يُعين الباحث على المقارنة بين الوقائع واستخراج الفروق المؤثرة بينها، وهو ما يقلل من احتمال الخطأ في تنزيل الأحكام، خاصة في المسائل ذات الطابع الطبي والمالي والتقني، التي تتطلب خبرة فنية متخصصة إلى جانب المعرفة الشرعية.كما أن الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يُسهم في بناء نماذج تحليلية تتوقع الآثار المستقبلية لبعض التطبيقات المعاصرة، وهو ما يتفق مع مراعاة مآلات الأفعال التي قررها علماء الأصول.([3])

وعلى الرغم من هذه المزايا، فإن الاعتماد المطلق على الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط يثير عددًا من الإشكالات؛ من أهمها احتمال وقوع الخطأ بسبب نقص البيانات أو تحيزها، وعدم قدرة الأنظمة الذكية على إدراك المقاصد الشرعية والاعتبارات الأخلاقية والإنسانية التي تؤثر في الاجتهاد، فضلًا عن عجزها عن الترجيح بين الأدلة عند التعارض أو فهم الملابسات الخاصة بكل واقعة.ولذلك فإن دور الذكاء الاصطناعي يظل دورًا استشاريًا مساعدًا، بينما يبقى تحقيق المناط مسؤولية المجتهد المؤهل الذي يجمع بين فقه النص وفقه الواقع.([4])، وبناءً على ذلك،

([1]) الموافقات، ج٤، ص٨٩.وانظر: الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والاستراتيجيات، ص٤٥–٥٨.

([2]) الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ج٣، ص٢٧٤. وانظر: المستصفى، ج٢، ص٣٥٠.

([3]) الموافقات، ج٥، ص١٧٩–١٨٢ وانظر: إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج٣، ص١٣٥.

([4]) البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ج٦، ص١٠٣–١١٠.

يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة حديثة تُسهم في تعزيز دقة تحقيق المناط من خلال تحسين جمع المعلومات وتحليلها وتصنيفها، إلا أن هذه الوسيلة لا تُغني عن الاجتهاد البشري، ولا تُنشئ حكمًا شرعيًا بذاتها، وإنما تظل أداة من أدوات خدمة الفقه الإسلامي متى استُعملت في إطار الضوابط الشرعية، وتحت إشراف العلماء وأهل الاختصاص، بما يحقق مقاصد الشريعة ويحفظ سلامة الفتوى والاجتهاد.([1])

المبحث الأول

أثر الذكاء الاصطناعي في جمع الوقائع اللازمة لتحقيق المناط

يقوم تحقيق المناط على الفهم الدقيق للواقعة قبل تنزيل الحكم الشرعي عليها، إذ لا يكفي معرفة الحكم المجرد، بل لا بد من الإحاطة بجميع أوصاف الواقعة وملابساتها وظروفها؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.وفي العصر الحديث أسهم الذكاء الاصطناعي في تطوير وسائل جمع المعلومات المتعلقة بالوقائع، من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات في وقت وجيز، وربط المعلومات المتفرقة، واستخلاص الأنماط والعلاقات التي قد تخفى على الباحث عند الاعتماد على الوسائل التقليدية، مما يساعد المجتهد على تكوين تصور أكثر دقة للنازلة قبل إصدار الحكم الشرعي عليها.(٢)، ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على دمج البيانات الواردة من مصادر متعددة؛ كالسجلات الطبية، والبيانات الاقتصادية، والتقارير الإحصائية، والوثائق القانونية، والمصادر الرقمية، ثم تنظيمها وتحليلها بصورة متكاملة، وهو ما يسهم في توفير صورة واقعية دقيقة تساعد الفقيه في التحقق من وجود المناط أو انتفائه، خاصة في النوازل المعاصرة التي تتداخل فيها الجوانب الشرعية والطبية والاقتصادية والتقنية.(٣)، كما يساعد الذكاء الاصطناعي في سرعة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالواقعة، مع تقليل نسبة الخطأ البشري في جمع البيانات، وإمكانية تحديثها بصورة مستمرة، مما يجعل عملية تحقيق المناط أكثر دقة وواقعية، شريطة أن تكون البيانات المدخلة صحيحة، وأن تخضع نتائج التحليل للمراجعة البشرية من قبل

([1]):Artificial Intelligence: A Modern Approach، Stuart Russell، وPeter Norvig، Pearson، ٢٠٢١. ص١-٢٨.

([2]) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ط١، ١٤١٧هـ، ج٥، ص١٧-٢١.

([3]) البحث العلمي في الذكاء الاصطناعي: مدخل تقني، ستيوارت راسل، وبيتر نورفيج، ترجمة عربية، مكتبة العبيكان، ص٣٤-٤١.

أهل الاختصاص؛ لأن الذكاء الاصطناعي أداة مساعدة لا يستقل بإصدار الأحكام الشرعية ولا يغني عن اجتهاد الفقيه وخبرة المختصين.(١)، وقد ظهر أثر ذلك بوضوح في النوازل الطبية والمالية المعاصرة، حيث يمكن لأنظمة الذكاء الاصطناعي جمع البيانات السريرية للمريض، وتحليل نتائج الفحوص، ودراسة السوابق الطبية، وربطها بالبحوث العلمية الحديثة، كما يمكنها في المعاملات المالية تتبع حركة الأموال وتحليل العقود واكتشاف المخاطر والاحتيال، الأمر الذي يعين المجتهد على تصور الواقعة تصورًا صحيحًا قبل تنزيل الحكم عليها، وهو المقصود الأعظم من تحقيق المناط.(٢)

ولا يعني ذلك عصمة نتائج الذكاء الاصطناعي من الخطأ؛ إذ تبقى دقة النتائج مرتبطة بجودة البيانات والخوارزميات المستخدمة، كما قد تتأثر بعض النتائج بالتحيزات الموجودة في البيانات أو بقصور النماذج التحليلية، ولذلك فإن الاعتماد عليه يجب أن يكون في إطار الضوابط الشرعية والمنهجية، مع بقاء القرار الاجتهادي النهائي بيد المجتهد المؤهل الذي يجمع بين فهم النصوص وإدراك الواقع.(٣)

المبحث الثاني: أثره في تحليل البيانات

يُعد تحليل البيانات من أبرز المجالات التي أحدث فيها الذكاء الاصطناعي تحولًا جذريًا، إذ لم يعد دوره مقتصرًا على تخزين البيانات أو استرجاعها، بل أصبح قادرًا على معالجتها وتحليلها واستخلاص الأنماط والعلاقات الخفية بينها، بالاعتماد على تقنيات التعلم الآلي (Machine Learning) والتعلم العميق (Deep Learning)، مما يساعد في الوصول إلى نتائج أكثر دقة وسرعة مقارنة بالوسائل التقليدية، ويُمكِّن الباحث من بناء قرارات علمية قائمة على الأدلة والاحتمالات الراجحة.(٤)، ومن أهم مزايا الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات قدرته على التعامل مع البيانات الضخمة (Big Data)، حيث يستطيع فحص ملايين السجلات في وقت قصير، وتصنيفها، وربطها، والكشف عن المؤشرات والارتباطات التي قد

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، ج١، ص٨٧–٩٠.

(٢) (Artificial Intelligence: A Modern Approach ،Stuart Russell & Peter Norvig ،٤th ed., Pearson, ٢٠٢١.٤٤–٢٥ ص .

(٣) (UNESCO ،Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence ، ٢٠٢١.٢٢–١٥ ص .

(٤) Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, ٤th ed., Pearson, ٢٠٢١.٢٩–١٨ ص .

يتعذر على الباحث البشري ملاحظتها، وهو ما جعل كثيرًا من المؤسسات العلمية والطبية والاقتصادية تعتمد عليه في دعم اتخاذ القرار وتحسين جودة النتائج.([1])، وفي مجال الدراسات الشرعية والأصولية، يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل النصوص الشرعية والفقهية وتحويلها إلى بيانات منظمة، ثم تصنيفها بحسب الموضوعات أو المذاهب أو الأدلة أو القواعد الفقهية، كما يستطيع مقارنة الأقوال الفقهية، وإظهار مواضع الاتفاق والخلاف، واستخراج الأنماط المتكررة في اجتهادات الفقهاء، مما يعين الباحث في دراسة النوازل وتحقيق المناط، دون أن يكون ذلك بديلًا عن نظر المجتهد أو اجتهاده.([2])، كما يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل الوقائع المعاصرة المرتبطة بالنوازل الفقهية؛ إذ يجمع البيانات من مصادر متعددة، ثم يحللها إحصائيًا ومنطقيًا، ويعرض النتائج بصورة تساعد الفقيه على تصور الواقعة تصورًا دقيقًا، وهو ما يعد شرطًا أساسيًا لصحة تحقيق المناط؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره.غير أن هذه النتائج تظل وسائل مساعدة، تحتاج إلى مراجعة الإنسان المختص للتحقق من صحتها وخلوها من التحيز أو الخطأ في البيانات أو الخوارزميات.([3])

ويرى عدد من الباحثين المعاصرين أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات لا تتعارض مع أصول الاجتهاد، بل تدخل في باب الاستعانة بالوسائل الحديثة لتحقيق المقاصد الشرعية، ما دامت هذه الوسائل منضبطة بالضوابط الشرعية، ولم تُفضِ إلى إلغاء دور المجتهد أو إسناد الحكم الشرعي إلى الآلة استقلالًا، فالذكاء الاصطناعي يحسن جمع المعلومات وتحليلها، لكنه لا يملك إدراك مقاصد الشريعة ولا الموازنة بين المصالح والمفاسد على الوجه الذي يقوم به المجتهد المؤهل.([4])، ويقوم تحقيق المناط على التحقق من وجود الوصف المؤثر الذي علَّق

([1]) (Foster Provost & Tom Fawcett, Data Science for Business, O'Reilly Media, ٢٠١٣.٢٦-٣ ص .

([2]) عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ٢٠٠٦م، ص ٢٥١-٢٥٧؛ يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، القاهرة، ط٣، ٢٠٠١م، ص ٩٧-١١٢.

([3]) محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير، دمشق، ط٢، ٢٠٠٦م، ج٢، ص ٨٩٦-٩٠٣؛ J. Leskovec, A. Rajaraman & J. Ullman, Mining of Massive Datasets, Cambridge University Press, ٣rd ed., ٢٠٢٠، ص ١-٢٤.

([4]) علي محيي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠١٨م، ص ٤١-٤٨؛ Russell & Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, ص ٣٥-٤٢.

الشارع عليه الحكم في الواقعة الجزئية؛ ولذلك كانت معرفة الأوصاف المؤثرة من أهم مراحل الاجتهاد التطبيقي، إذ لا يكفي معرفة الحكم الشرعي أو علته في الأصل، بل لا بد من التثبت من تحقق هذه العلة أو الوصف في النازلة محل البحث.وفي هذا الإطار يسهم الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات المتعلقة بالواقعة، وتحليلها، وربط عناصرها المختلفة؛ مما يساعد المجتهد على التعرف إلى الأوصاف ذات الصلة بالحكم الشرعي، وتمييزها من الأوصاف الطردية أو غير المؤثرة، مع بقاء الحكم النهائي للمجتهد المؤهل.([1])، ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على تحليل كميات هائلة من البيانات والنصوص، واستخراج العلاقات والأنماط المتكررة بينها، وهو ما يتيح الكشف عن الأوصاف المشتركة بين الوقائع المتشابهة، وإظهار المؤشرات التي قد يكون لها أثر في تنزيل الأحكام الشرعية.كما يمكنه المقارنة بين السوابق الفقهية والوقائع المعاصرة، وإبراز أوجه الاتفاق والاختلاف، بما يعين الباحث على تصور الواقعة تصورًا أدق، وهو شرط أساس في صحة تحقيق المناط.([2])، وفي التطبيقات المعاصرة، يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المجالات الطبية والاقتصادية والمالية وغيرها؛ فمثلًا في النوازل الطبية يستطيع تحليل التقارير الطبية ونتائج الفحوص والإحصاءات السريرية لتحديد مدى تحقق أوصاف المرض المؤثرة في الأحكام الشرعية، كتحقق الضرر، أو الحاجة، أو الضرورة، أو توقع الشفاء، وفي المعاملات المالية يستطيع تحليل العقود والبيانات الاقتصادية للكشف عن أوصاف الغرر أو الربا أو المخاطرة أو الاحتكار، وهي أوصاف ينبني عليها الحكم الشرعي في كثير من النوازل.([3])، ومع ذلك فإن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع أن يجزم بنفسه بكون الوصف مؤثرًا شرعًا؛ لأن تحديد الوصف المؤثر يرجع إلى الأدلة الشرعية وقواعد أصول الفقه ومقاصد الشريعة، وهي أمور تحتاج إلى ملكة الاجتهاد والفهم

([1]) المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ج٢، ص ٣٥٢–٣٥٥؛ شرح الكوكب المنير، ابن النجار الفتوحي، مكتبة العبيكان، ج٤، ص ٤٦٣–٤٦٨.

([2]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed., Pearson, ٢٠٢١، ص ١٨–٣٥؛ Foster Provost & Tom Fawcett, Data Science for Business, O'Reilly Media, ٢٠١٣.٤٧–٢٥ . ص

([3]) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ج٤، ص ٧٣–٨١؛ Jure Leskovec, Anand Rajaraman & Jeffrey Ullman, Mining of Massive Datasets, ٣rd ed., Cambridge University Press, ٢٠٢٠، ص ١–٣٠.

الشرعي، ولا يمكن استخلاصها من مجرد التحليل الإحصائي أو الترابط الحسابي بين البيانات.فقد يكشف الذكاء الاصطناعي عن وجود علاقة بين وصفين، لكن إثبات كون أحدهما علة شرعية مؤثرة يحتاج إلى نظر المجتهد وفق الضوابط الأصولية المقررة.([1])، ومن ثم فإن الدور الحقيقي للذكاء الاصطناعي في معرفة الأوصاف المؤثرة هو دور مساعد لا مستقل؛ فهو يوفر للمجتهد قدرًا كبيرًا من المعلومات والتحليلات الدقيقة، ويختصر الوقت والجهد في دراسة الوقائع، ويقلل من احتمال إغفال بعض العناصر المؤثرة، لكنه لا يغني عن الاجتهاد البشري، ولا يحل محل الفقيه في الترجيح بين الأدلة أو تحقيق مقاصد الشريعة أو تنزيل الحكم على الواقعة؛ لأن الاجتهاد الشرعي عمل إنساني يقوم على العلم بالنصوص، وفهم المقاصد، وإدراك الواقع، وهي أمور لا يملكها الذكاء الاصطناعي استقلالًا.([2])

المبحث الرابع

أثر الذكاء الاصطناعي في الترجيح بين الاحتمالات.

يُعد الترجيح بين الاحتمالات من أهم المراحل التي يمر بها المجتهد عند تحقيق المناط، إذ قد تتعدد التفسيرات أو الأوصاف المحتملة للواقعة الواحدة، فيحتاج إلى الموازنة بينها للوصول إلى الاحتمال الأقرب إلى الواقع والأكثر انسجامًا مع الأدلة الشرعية.وفي هذا السياق يسهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المتوافرة، ومقارنة المؤشرات المختلفة، وترتيب الاحتمالات وفق ما تكشفه البيانات من قوة الارتباط أو كثرة الشواهد أو درجة الاحتمال، مما يساعد المجتهد على تصور الواقعة بصورة أكثر دقة، دون أن يكون ذلك بديلًا عن اجتهاده في الترجيح الشرعي.([3])

وتعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي الحديثة على نماذج إحصائية وخوارزميات تعلم آلي قادرة على معالجة البيانات الضخمة واكتشاف الأنماط والعلاقات بينها، ثم تقدير الاحتمالات وفق معايير رياضية دقيقة.ويُفيد ذلك في القضايا التي تتعدد فيها

([1]) إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي، ج١، ص ١٩٦–٢٠٥؛ الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط٧، ٢٠٠٦م، ص ٢٥١–٢٥٨.

([2]) علي محيي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٨م، ص ٤١–٤٩؛ يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، ط٣، ٢٠٠١م، ص ٩٥–١١٣.

([3]) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور آل سلمان، دار ابن عفان، ج٥، ص ١٧٧-١٨٦؛ إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي، ج١، ص ٨٧-٩٥.

المتغيرات، كالقضايا الطبية والاقتصادية والمالية، حيث يمكن للنظام تحليل عدد كبير من المؤشرات في وقت قصير، وتقديم أكثر السيناريوهات احتمالًا، وهو ما يختصر الوقت والجهد، ويقلل من تأثير التقديرات الشخصية غير المبنية على بيانات كافية.([1])، وفي مجال الاجتهاد الفقهي، يمكن الاستفادة من هذه القدرة في النوازل المعاصرة؛ فمثلًا عند دراسة معاملة مالية مستحدثة، يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل بنود العقد، ومقارنتها بآلاف العقود والفتاوى والقرارات الفقهية السابقة، ثم بيان مدى احتمال تحقق أوصاف الربا أو الغرر أو القمار أو غيرها من الأوصاف المؤثرة في الحكم.كما يمكن في القضايا الطبية تحليل التقارير السريرية والإحصاءات العلمية لتقدير احتمالات النجاح أو الضرر أو تحقق الضرورة، وهي عناصر تساعد المجتهد في تحقيق المناط، مع بقاء الحكم النهائي خاضعًا للنظر الشرعي.([2])، ومع ذلك، فإن الترجيح الذي يقدمه الذكاء الاصطناعي هو ترجيح احتمالي مبني على البيانات والخوارزميات، وليس ترجيحًا شرعيًا بالمعنى الأصولي؛ لأن الترجيح في أصول الفقه يعتمد على قوة الأدلة، وقواعد الاستدلال، ومقاصد الشريعة، ومآلات الأفعال، وهي أمور لا يمكن اختزالها في الحسابات الإحصائية وحدها.فقد يكون الاحتمال الأعلى من الناحية الرقمية غير معتبر شرعًا إذا عارض نصًا قطعيًا أو قاعدة شرعية مستقرة، ومن ثم فإن قرار الترجيح يبقى من اختصاص المجتهد المؤهل.([3])، ومن هنا فإن الدور الأمثل للذكاء الاصطناعي يتمثل في كونه أداةً مساعدة في ترتيب الاحتمالات وتقويم البيانات وإبراز المؤشرات، بينما يظل الترجيح النهائي بين تلك الاحتمالات

([1]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed.,Pearson, 2021، ص 685-714؛ Kevin P.Murphy, Probabilistic Machine Learning: An Introduction, MIT Press,2022، ص1-28.

([2]) (Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, 4th ed., Pearson, 2021، ص 685-714؛ Kevin P. Murphy, Probabilistic Machine Learning: An Introduction, MIT Press, 2022، ص 1-28.

([3]) يوسف القرضاوي، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، مكتبة وهبة، ط3، 2001م، ص 120-131؛ Jure Leskovec, Anand Rajaraman & Jeffrey Ullman, Mining of Massive Datasets, Cambridge University Press, 3rd ed., 2020، ص 35-61.

([3]) المستصفى، أبو حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، ج2، ص 354-361؛ البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، دار الكتبي، ج6، ص 219-231.

منوطًا بالمجتهد؛ لأنه الأقدر على الجمع بين النصوص الشرعية، وفهم مقاصدها، واستحضار الواقع، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وهو ما يحقق التكامل بين الوسائل التقنية الحديثة وأصول الاجتهاد الإسلامي، دون أن يؤدي إلى إلغاء دور الإنسان أو الاستغناء عن ملكته الفقهية.([1])

الفصل الثالث

أثر الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي

أحدث الذكاء الاصطناعي تطورًا ملحوظًا في الوسائل المعرفية المعاصرة، مما انعكس على مجالات البحث الشرعي والاجتهاد الفقهي، حيث أصبح قادرًا على معالجة كميات هائلة من البيانات والنصوص في وقت وجيز، الأمر الذي يتيح للفقيه الوصول إلى المعلومات والآراء الفقهية والنصوص الشرعية بسرعة ودقة أكبر من الوسائل التقليدية.ومع ذلك فإن أثره يظل أثرًا مساعدًا للاجتهاد لا منشئًا له؛ لأن الاجتهاد الشرعي يعتمد على ملكة فقهية وأصولية لا يمكن أن تحل الآلة محلها.([2])

ومن أبرز آثار الذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي تسهيل الوصول إلى المصادر الشرعية والموسوعات الفقهية، وجمع النصوص المتعلقة بالمسألة محل البحث، مع إمكان تصنيفها وتحليلها واستخراج أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفقهاء، مما يوفر على المجتهد وقتًا وجهدًا كبيرين في مرحلة البحث والاستقراء.([3])

كما يسهم الذكاء الاصطناعي في دعم عملية تحقيق المناط من خلال تحليل الوقائع المعاصرة والكشف عن الأوصاف المشتركة والعوامل المؤثرة فيها، وربطها بالأحكام الشرعية المناسبة بعد تزويده بالمعطيات اللازمة.وهذا يساعد الفقيه على تكوين تصور أكثر دقة للواقعة، خاصة في النوازل المركبة التي تتداخل فيها الجوانب الاقتصادية أو الطبية أو التقنية.([4])

ومن آثاره كذلك تعزيز الاجتهاد الجماعي؛ إذ يمكن توظيفه في جمع آراء المتخصصين وتحليل الدراسات والبحوث ذات الصلة بالنازلة، وتوفير قاعدة معلومات مشتركة تسهم في ترشيد قرارات المجامع الفقهية والهيئات الشرعية.([5])

([1]) علي محيي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٨م، ص ٤٥-٥٣؛ الوجيز في أصول الفقه، عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط٧، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٥-٢٦٢.

([2]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.

([3]) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩؛ والبحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.

([4]) الموافقات، ج٥، ص١١؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.

([5]) الموافقات، ج٤، ص١٧١؛ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.

ومع ما يقدمه الذكاء الاصطناعي من مزايا، فإن الاعتماد عليه في الاجتهاد الفقهي يواجه عددًا من التحديات؛ أبرزها احتمال الخطأ في فهم النصوص الشرعية أو إغفال بعض القرائن المؤثرة في الحكم، فضلًا عن محدوديته في إدراك المقاصد الشرعية والموازنات الاجتهادية ومراعاة المآلات، وهي أمور ترتبط بالاجتهاد الإنساني ارتباطًا وثيقًا.ولذلك فإن دوره يظل دور الأداة المعينة التي تخدم المجتهد ولا تستقل بإصدار الأحكام الشرعية.([1])، وخلاصة الأمر أن الذكاء الاصطناعي يمثل وسيلة متطورة يمكن أن تسهم في رفع كفاءة الاجتهاد الفقهي وتسريع إجراءاته وتحسين دقة البحث والاستقراء، لكنه لا يغني عن الفقيه المجتهد؛ لأن الحكم الشرعي في النهاية ثمرة فهم النصوص وتنزيلها على الوقائع وفق قواعد الشريعة ومقاصدها، وهو ما يبقى من اختصاص الإنسان المؤهل للاجتهاد.([2])

من النتائج الفقهية المهمة ما يلي:

١. الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة للاجتهاد وليس بديلًا عن المجتهد.

٢. يسهم في توسيع دائرة الاستقراء وجمع الأدلة والآراء الفقهية.

٣. يعزز دقة تحقيق المناط في النوازل المعاصرة من خلال تحليل البيانات والوقائع.

٤. لا يستطيع الاستقلال بإدراك المقاصد الشرعية والموازنات الاجتهادية المعقدة.

٥. ضرورة إخضاع مخرجاته للرقابة العلمية والشرعية من قبل أهل الاختصاص.

وتزداد أهميته في الاجتهاد الجماعي وأعمال المجامع الفقهية والهيئات الشرعية المعاصرة.

المبحث الأول: مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

أصبحت تطبيقات الذكاء الاصطناعي من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسات والأفراد في مختلف المجالات؛ إذ لم يعد دوره مقتصرًا على العمليات الحسابية أو البرمجية، بل امتد إلى تحليل البيانات، ودعم اتخاذ القرار، والتعليم، والطب، والصناعة، والبحث العلمي، والخدمات المالية، بل وحتى الدراسات الشرعية.ويتميز الذكاء الاصطناعي بقدرته على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة، واستخراج الأنماط والعلاقات التي قد يصعب على الإنسان ملاحظتها في الزمن نفسه، مما جعله من أهم التقنيات المؤثرة في العصر الحديث.(٣)، ومن

([1]) الموافقات، ج٢، ص٨؛ وإعلام الموقعين، ج٣، ص١٣٥.

([2]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ والمستصفى، ج٢، ص٣٥٧.

([3]) (Artificial Intelligence: A Modern Approach :تأليف Stuart Russell، و Peter Norvig، الطبعة الرابعة، Pearson، ٢٠٢١. ص ١–١٨.

أبرز مجالات الاستفادة من الذكاء الاصطناعي المجال الطبي، حيث يُستخدم في تشخيص الأمراض، وتحليل الصور الطبية، والتنبؤ بالمضاعفات، ومساعدة الأطباء في اختيار الخطط العلاجية المناسبة، الأمر الذي أسهم في رفع مستوى الرعاية الصحية وتقليل نسبة الأخطاء الطبية.كما يدخل في اكتشاف الأدوية وتحليل الجينات والتنبؤ بالأوبئة، مما وفر إمكانات كبيرة لم تكن متاحة بالوسائل التقليدية.(١)، وفي المجال التعليمي، يسهم الذكاء الاصطناعي في تصميم بيئات تعليمية ذكية تراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، وتقدم محتوى تعليمياً يتناسب مع مستوى كل طالب، بالإضافة إلى تصحيح الاختبارات آليًا، وتحليل الأداء، وتقديم التغذية الراجعة، وإدارة العملية التعليمية بكفاءة أعلى، مما أدى إلى تحسين جودة التعليم وزيادة فاعليته.(٢)، كما استفادت القطاعات الاقتصادية والصناعية من الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات الإنتاجية، وإدارة سلاسل الإمداد، وتحليل الأسواق، والتنبؤ بالطلب، والكشف عن الاحتيال المالي، وتحسين خدمة العملاء باستخدام المساعدات الذكية، وهو ما أدى إلى رفع الإنتاجية وتقليل التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات.(٣)، وفي مجال البحث العلمي، أسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع عمليات جمع البيانات وتحليلها، واستخراج النتائج، وبناء النماذج التنبؤية، ومراجعة الدراسات السابقة، الأمر الذي ساعد الباحثين على اختصار الوقت والجهد وتحقيق نتائج أكثر دقة، مع بقاء مسؤولية التحقق العلمي والتقييم النهائي على الباحث المختص.(٤)، أما في العلوم الشرعية، فقد ظهرت تطبيقات متعددة للذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم والسنة النبوية والفقه وأصوله، من خلال بناء قواعد بيانات ضخمة، والبحث الذكي في النصوص، والتخريج الآلي للأحاديث، وتحليل الأقوال الفقهية، والمساعدة في جمع الوقائع المتعلقة بالنوازل، وتحقيق المناط، ودعم الباحث في المقارنة بين المذاهب، مع التأكيد على أن هذه التطبيقات تبقى وسائل مساعدة لا تستقل بإصدار الأحكام

---

(١) (World Health Organization ،Ethics and Governance of Artificial Intelligence for Health ،٢٠٢١.٣٧–١٥ ص.

(٢) (UNESCO ،Guidance for Generative AI in Education and Research ، ، ص ٩–٢٠٢٣.٢٨

(٣) (Organisation for Economic Co-operation and Development ،Artificial Intelligence in Society ،٢٠١٩.٦٠–٢٥ ص .

(٤) (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine ،Artificial Intelligence and the Future of Research ،٢٠٢٢.٤٠–١٨ ص .

الشرعية، لأن الاجتهاد الشرعي قائم على ملكة علمية لا يمكن استبدالها بالأنظمة الذكية.(١)، ويتبين من ذلك أن الذكاء الاصطناعي أصبح أداة معرفية ذات أثر واسع في مختلف العلوم، وأن حسن الاستفادة منه يتوقف على توظيفه في إطار الضوابط الأخلاقية والقانونية والشرعية، مع المحافظة على الدور المحوري للعقل البشري في التقييم والترجيح واتخاذ القرار.(٢)

المبحث الثاني: الضوابط الشرعية للاستفادة من الذكاء الاصطناعي.

إن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، ومنها العلوم الشرعية، ليست مطلقة، وإنما تخضع لجملة من الضوابط الشرعية المستمدة من مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية؛ لأن الوسائل لها أحكام المقاصد، فإذا كانت الوسيلة تؤدي إلى مصلحة معتبرة دون أن تفضي إلى مفسدة راجحة كانت مشروعة، وإذا أفضت إلى محرم أو غلب على الظن ترتب الضرر عليها مُنعت أو قُيد استعمالها بما يحقق المصلحة ويدرأ المفسدة.(٣)، ومن أهم الضوابط الشرعية أن يكون استخدام الذكاء الاصطناعي في أمرٍ مشروع، فلا يجوز توظيفه في الاعتداء على حقوق الآخرين، أو نشر الباطل، أو تزوير الحقائق، أو الإعانة على الإثم والعدوان؛ لقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢].

فالأصل في الوسائل الإباحة، لكنها تقيد بمآلاتها وآثارها، فإذا أدت إلى محرم أخذت حكمه.(٤)، كما يشترط التحقق من صحة المعلومات والبيانات التي يقدمها الذكاء الاصطناعي، ولا سيما في المسائل الشرعية، لأن هذه الأنظمة قد تخطئ أو تعتمد على بيانات غير دقيقة أو غير مكتملة، ومن ثم فلا يجوز بناء الأحكام الشرعية عليها دون مراجعة أهل الاختصاص.وقد قرر القرآن الكريم مبدأ التثبت في الأخبار بقوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا} [الحجرات: ٦]، وهو أصل عام في وجوب التحقق قبل إصدار الأحكـام أو ترتيب الآثار عليها.(٥)، ومن

---

(١) (National Academies of Sciences, Engineering, and Medicine ،Artificial Intelligence and the Future of Research ،٢٠٢٢.٤٠-١٨ . ص

(٢) الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والاستراتيجيات، عبد الستار العلي، دار المسيرة، ٢٠٢٠، ص ١٥٥-١٨٠. وانظر: مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث الندوات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الدراسات الشرعية.

(٣) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ١٩٩٧م، ج٢، ص٣٠٢-٣٠٧.

(٤) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م، ص٨٧-٩٠.

(٥) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير، دار طيبة، ١٩٩٩م، ج٧، ص٣٦٣-٣٦٦.

الضوابط المهمة ألا يكون الذكاء الاصطناعي بديلاً عن المجتهد، وإنما أداةً مساعدة له؛ إذ إن الاجتهاد الشرعي يقوم على ملكة علمية تجمع بين فهم النصوص، ومعرفة مقاصد الشريعة، وإدراك الواقع، وتحقيق المناط، والموازنة بين المصالح والمفاسد، وهي أمور لا يمكن للأنظمة الذكية أن تستقل بها استقلالًا تامًا، وإنما تسهم في جمع المعلومات وتحليلها وتيسير الوصول إليها.(١)، كما يجب مراعاة مقاصد الشريعة عند توظيف الذكاء الاصطناعي، بحيث يكون استعماله محققًا لحفظ الدين، والنفس، والعقل، والمال، والعرض، وهي الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة برعايتها.فإذا أدى استخدامه إلى الإضرار بهذه المقاصد أو إلى انتهاك الخصوصية أو الإخلال بالأمانة العلمية أو نشر الفوضى الفكرية، وجب منعه أو تقييده بالضوابط التي تمنع وقوع الضرر.(٢)، ومن الضوابط كذلك الالتزام بالأمانة العلمية واحترام حقوق الملكية الفكرية، فلا يجوز نسبة أقوال أو أبحاث أو اجتهادات إلى النفس وهي من إنتاج الآخرين أو من مخرجات الأنظمة الذكية دون بيان ذلك، لأن الشريعة نهت عن الغش والتدليس، وأمرت بأداء الأمانات إلى أهلها، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨].(٣)، ويضاف إلى ذلك ضرورة خضوع استخدام الذكاء الاصطناعي للرقابة العلمية والشرعية، خاصة في مجالات الفتوى والقضاء والبحث الفقهي، بحيث يكون المختص هو المسؤول عن مراجعة النتائج وتقويمها واعتمادها، لأن المسؤولية الشرعية لا تنتقل إلى الآلة، وإنما تبقى على عاتق الإنسان المكلف الذي يتخذ القرار النهائي.(٤)، ومن خلال هذه الضوابط يتبين أن الشريعة الإسلامية لا تعارض الاستفادة من الذكاء الاصطناعي، بل تشجع على توظيف كل وسيلة نافعة تحقق مصالح الناس، شريطة الالتزام بأحكام الشرع ومقاصده، وأن يبقى الإنسان هو المرجع النهائي في الفهم والاجتهاد والترجيح، تحقيقًا لمقصد حفظ الدين وصيانة الأحكام الشرعية من الخطأ والانحراف.(٥).

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، ج١، ص٣٩–٤٥.

(٢) الموافقات، ج٢، ص٨–٢٠. وانظر: القواعد الكبرى، عبد العزيز بن عبد السلام، دار القلم، ج١، ص١١–٢٢.

(٣) جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م، ج١، ص٣٢٧–٣٣٥.

(٤) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، البحوث والتوصيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الفتوى والقضاء الشرعي.

(٥) UNESCO، Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence، World Health Organization، Ethics and Governance of Artificial Intelligence for Health، ٢٠٢١.١٦، ص٥–١٦.

المبحث الثالث

المخاطر والمحاذير الشرعية والعلمية للذكاء الاصطناعي

على الرغم من المزايا الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات، فإن الاستفادة منه لا تخلو من مخاطر ومحاذير تستوجب مراعاتها، ولا سيما في المجالات التي تتعلق بالأحكام الشرعية والاجتهاد الفقهي؛ إذ إن هذه المجالات تقوم على دقة الفهم، وسلامة الاستنباط، وإدراك مقاصد الشريعة، وهي أمور لا تتحقق بمجرد المعالجة الآلية للبيانات، وإنما تحتاج إلى ملكة علمية واجتهادية لا تزال من خصائص الإنسان.ومن ثم فإن الإفراط في الاعتماد على الذكاء الاصطناعي قد يؤدي إلى نتائج غير دقيقة أو أحكام غير منضبطة إذا غابت المراجعة العلمية والشرعية.(١)، ومن أبرز المخاطر احتمال وقوع الذكاء الاصطناعي في الخطأ أو ما يُعرف بـ"الهلوسة" (AI Hallucination)، حيث قد يُنتج معلومات أو مراجع أو نصوصًا تبدو صحيحة في ظاهرها، لكنها لا تستند إلى مصادر موثوقة أو تتضمن أخطاء في النقل أو الاستدلال.ويزداد خطر ذلك في البحوث الشرعية؛ لأن نسبة قول إلى الله تعالى أو إلى رسوله صلى الله عليه وسلم أو إلى أحد الأئمة بغير تثبت من أعظم المحاذير، وقد أمر الله تعالى بالتثبت ونهى عن القول بغير علم، فقال سبحانه: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} [الإسراء: ٣٦].(٢)، ومن المحاذير كذلك احتمال تأثر نتائج الذكاء الاصطناعي بالتحيزات الموجودة في البيانات التي دُرِّبت عليها النماذج؛ فإذا كانت البيانات ناقصة أو منحازة أو غير ممثلة لجميع الآراء المعتبرة، انعكس ذلك على النتائج التي تقدمها.

وفي الدراسات الفقهية قد يؤدي هذا إلى إغفال بعض الأقوال أو المذاهب أو الأدلة، مما يخل بسلامة المقارنة والترجيح، ويؤثر في تحقيق المناط على الوجه الصحيح.(٣)، كما أن الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي قد يضعف الملكة العلمية لدى الباحث، فيكتفي بالنتائج الجاهزة دون ممارسة مهارات البحث، وتحليل

---

(١) إعلام الموقعين عن رب العالمين، محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، ١٩٩١م، ج١، ص٣٨–٤٥.

(٢) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير، دار طيبة، ١٩٩٩م، ج٥، ص٩٥–٩٨. وانظر: UNESCO، Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence، ٢٠٢١، ص١٥–٢٦.

(٣) Organisation for Economic Co-operation and Development، Artificial Intelligence in Society، ٢٠١٩، ص٩٥–١٢٢.

الأدلة، والموازنة بين الأقوال، والنظر في علل الأحكام ومقاصدها، وهو ما يتعارض مع طبيعة الاجتهاد الذي يقوم على بذل الوسع واستفراغ الطاقة في استنباط الحكم الشرعي.(١)، ومن المخاطر أيضًا انتهاك الخصوصية وسرية البيانات، خاصة إذا استُخدمت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في معالجة معلومات شخصية أو قضائية أو طبية أو مالية دون الضمانات الكافية.وقد جاءت الشريعة بحفظ حقوق الأفراد وصيانة أسرارهم، قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: ١٢]، كما أن حفظ الخصوصية يدخل في مقاصد الشريعة المتعلقة بحفظ العرض والمال والحقوق.(٢)، ويُعد نشر المعلومات المضللة أو الفتاوى غير المنضبطة من أخطر المحاذير؛ إذ قد تُنتج بعض الأنظمة إجابات شرعية دون بيان درجة اليقين أو الخلاف الفقهي أو شروط تنزيل الحكم على الواقعة، مما قد يؤدي إلى تضليل العامة أو إصدار فتاوى بغير علم.ولذلك أجمع العلماء على أن الفتوى لا يتصدر لها إلا من استكمل شروطها، وأن مسؤولية الإفتاء لا يمكن نقلها إلى الأنظمة الذكية، لأنها لا تتحمل المسؤولية الشرعية ولا تملك أهلية الاجتهاد.(٣)، كما يُخشى من توظيف الذكاء الاصطناعي في أغراض غير مشروعة، كالتزوير، وانتحال الشخصية، ونشر الأخبار الكاذبة، والتلاعب بالوثائق أو الأدلة الرقمية، وهو ما يناقض مقاصد الشريعة في حفظ الحقوق وإقامة العدل، ويستلزم وضع ضوابط قانونية وأخلاقية ورقابية تحد من هذه الاستخدامات الضارة.(٤)، وخلاصة الأمر أن هذه المخاطر لا تقتضي رفض الذكاء الاصطناعي أو الامتناع عن الاستفادة منه، وإنما تستوجب ترشيد استخدامه، وربطه بالرقابة العلمية والشرعية، والتحقق من مخرجاته، وعدم الاعتماد عليه استقلالًا في إصدار الأحكام أو الفتاوى، ليبقى أداةً مساعدة للباحث والمجتهد، لا بديلًا عنه، وبذلك تتحقق مصالحه وتُدرأ مفاسده وفق مقاصد الشريعة الإسلامية.(٥)

---

(١) المستصفى، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٣م، ج٢، ص٣٥٠–٣٥٧.

(٢) الموافقات، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن، دار ابن عفان، ١٩٩٧م، ج٢، ص١٧–٢٥.

(٣) أدب الفتوى والمفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله، دار الفكر، ١٩٨٦م، ص٤٥–٦٧.

(٤) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، توصيات وقرارات المجمع المتعلقة بالتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وأثره في المعاملات والفتوى.

(٥) (UNESCO، Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence ، World Health Organization، Ethics and Governance of Artificial Intelligence for Health، ٢٠٢١. ص٢١–٣٦. كما ينظر: ٢٠٢١ . ص٢٧–٤٠.

المبحث الرابع: التكييف الأصولي للاستعانة بالذكاء الاصطناعي.

يُقصد بالتكييف الأصولي لمخرجات الذكاء الاصطناعي بيان منزلتها في عملية الاجتهاد والاستدلال الشرعي، وتحديد ما إذا كانت تُعد دليلًا شرعيًا مستقلًا، أو اجتهادًا معتبرًا، أو مجرد وسيلة معينة للمجتهد.وتبرز أهمية هذا التكييف مع التوسع في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في البحث الفقهي وتحليل الوقائع والنوازل المعاصرة، والذي يظهر من النظر الأصولي أن مخرجات الذكاء الاصطناعي لا تُعد دليلًا شرعيًا مستقلًا من أدلة الأحكام المتفق عليها أو المختلف فيها؛ إذ إن الأدلة الشرعية ترجع إلى الوحي أو ما استند إليه من مصادر الاجتهاد المعتبرة كالإجماع والقياس والمصالح المعتبرة، بينما مخرجات الذكاء الاصطناعي ليست مصدرًا منشئًا للأحكام، وإنما هي نتائج تحليلية مبنية على البيانات والمعلومات التي أُدخلت إليه.([1]) كما أن هذه المخرجات لا تُكيَّف على أنها اجتهاد شرعي بالمعنى الأصولي؛ لأن الاجتهاد يشترط صدوره من مجتهد تتوافر فيه شروط الاجتهاد من العلم والقدرة على الاستنباط والترجيح وفهم المقاصد الشرعية، وهي أوصاف لا تتحقق في الأنظمة التقنية.([2])

وبناءً على ذلك فإن الأقرب تكييفًا أن تُعد مخرجات الذكاء الاصطناعي من قبيل الوسائل المعينة على الاجتهاد أو القرائن والمعلومات المساعدة في تحقيق المناط؛ فهي تشبه ما يقدمه أهل الخبرة من بيانات فنية أو إحصائية يستفيد منها الفقيه في تصور الواقعة وفهم أبعادها قبل إصدار الحكم الشرعي.([3])

وإذا كانت مخرجات الذكاء الاصطناعي قائمة على تحليل بيانات الواقع واستخراج مؤشرات أو احتمالات تتعلق بالنازلة، فإن منزلتها تكون قريبة من منزلة الخبرة الفنية التي يرجع إليها المجتهد في غير المسائل الشرعية المحضة؛ إذ يستفيد منها في تصور الوقائع، لا في استمداد الحكم الشرعي نفسه.([4])

كما يمكن النظر إلى هذه المخرجات بوصفها من الوسائل الحديثة لتحقيق المناط؛ لأنها تساعد في الكشف عن الأوصاف المؤثرة في الوقائع، وجمع المعلومات المتعلقة بها، وتمييز الأنماط والعلاقات التي قد تكون ذات أثر في تنزيل الحكم

([1]) المستصفى، ج١، ص٧؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص٨.
([2]) البحر المحيط، ج٦، ص١٩٧؛ وشرح الكوكب المنير، ج٤، ص٤٥٨.
([3]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ وإعلام الموقعين، ج١، ص٨٧.
([4]) الفروق، ج١، ص١٧٧؛ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.

الشرعي، دون أن يكون لها استقلال في إثبات الحكم أو نفيه.([1])، وعليه فإن القيمة الأصولية لمخرجات الذكاء الاصطناعي ليست في كونها دليلًا شرعيًا أو اجتهادًا قائمًا بذاته، وإنما في كونها وسيلة مساعدة تعين المجتهد على استكمال النظر والاجتهاد وتحقيق المناط، مع بقاء سلطة الترجيح والاستنباط وإصدار الحكم الشرعي للمجتهد المؤهل.([2])

يمكن تلخيص التكييف الأصولي لمخرجات الذكاء الاصطناعي في أنها:

١. ليست دليلًا شرعيًا مستقلًا.
٢. ليست اجتهادًا شرعيًا بالمعنى الأصولي.
٣. تُعد وسيلة مساعدة على الاجتهاد والبحث الفقهي.
٤. تُعامل معاملة الخبرة الفنية في مجال تصور الوقائع.
٥. تسهم في تحقيق المناط وجمع القرائن وتحليل البيانات.
٦. لا يترتب عليها حكم شرعي إلا بعد مراجعتها واعتمادها من المجتهد المؤهل.

المطلب الأول: هل مخرجات الذكاء الاصطناعي تعد قرينة؟

يمكن تكييف مخرجات الذكاء الاصطناعي أصوليًا وفقهياً على أنها قرينة في كثير من التطبيقات، لكن ليس على إطلاقها، بل بحسب طبيعة المخرجات ودرجة موثوقيتها.

فالقرينة عند الأصوليين والفقهاء هي :أمرٌ ظاهرٌ يصاحب أمرًا خفيًا فيدل عليه أو يرجح وجوده.ومخرجات الذكاء الاصطناعي لا تنشئ الحكم الشرعي، وإنما قد تكشف عن أوصاف أو مؤشرات أو احتمالات تساعد المجتهد على فهم الواقعة وترجيح بعض الجوانب فيها، فتكون من قبيل القرائن المعاصرة.([3])، فإذا استُخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل المعاملات المالية للكشف عن شبهة الغرر أو الاحتيال، أو في تحليل البيانات الطبية لتحديد حقيقة مرض معين، أو في تتبع الأنماط الاقتصادية المؤثرة في نازلة مالية، فإن النتائج التي يقدمها لا تُعد دليلًا شرعيًا مستقلًا، وإنما تُعد قرائن يستأنس بها المجتهد عند تحقيق المناط وإصدار الحكم.([4])

غير أن هذه القرائن ليســت في مرتبة واحــدة؛ فقد تكون قوية إذا بنيت على

([1]) الموافقات، ج٥، ص١١.
([2]) إعلام الموقعين، ج٣، ص١٣٥؛ والموافقات، ج٤، ص١٧١.
([3]) الفروق، ج٤، ص٣٩؛ والأشباه والنظائر، ص١٢٥.
([4]) الموافقات، ج٥، ص١١؛ وإعلام الموقعين، ج١، ص٨٧.

بيانات دقيقة ونسب عالية من الموثوقية، وقد تكون ضعيفة إذا كانت قائمة على احتمالات غير مستقرة أو معلومات ناقصة.ولذلك فإنها تشبه في الفقه قرائن الخبراء وأهل الاختصاص التي يستفيد منها القاضي أو المفتي دون أن يعتمد عليها استقلالًا.([1])

ومن ثم يمكن القول: إن مخرجات الذكاء الاصطناعي قرينة فنية أو تقنية معاصرة تدخل ضمن وسائل الإثبات أو وسائل تحقيق المناط بحسب المجال الذي تستخدم فيه، لكنها تظل قرينة قابلة للمراجعة والتقييم، ولا ترقى بذاتها إلى مرتبة الدليل الشرعي المنشئ للحكم.([2])

والأقرب في التكييف الأصولي أن مخرجات الذكاء الاصطناعي في مجال تحقيق المناط تُعد قرائن فنية (أمارات) مساعدة على الاجتهاد، وليست أدلة شرعية مستقلة، ويختلف وزنها الاعتباري باختلاف درجة دقتها وموثوقيتها وطبيعة المجال الذي استُخدمت فيه.

هل تعد من قبيل الخبرة الفنية؟

تكييف مخرجات الذكاء الاصطناعي على أنها من قبيل الخبرة الفنية أقوى من تكييفها على أنها مجرد قرينة، لأن القرينة قد تكون ناتجة عن الخبرة، بينما الخبرة هي المصدر الذي تنشأ عنه تلك القرينة.

فالمجتهد أو القاضي كثيرًا ما يحتاج إلى الرجوع إلى أهل الاختصاص في المسائل التي تتطلب معرفة فنية أو علمية لا تدخل في دائرة التخصص الشرعي، كمسائل الطب والهندسة والاقتصاد والمحاسبة ونحوها.ومخرجات الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات لا تخرج عن كونها تقريرًا فنيًا أو تحليلًا متخصصًا يساعد على تصور الواقعة وفهم حقيقتها، وهو الدور نفسه الذي يؤديه الخبير البشري في الجملة.([3])، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الذكاء الاصطناعي وسيلة حديثة من وسائل الخبرة الفنية التي يُستعان بها في تحقيق المناط، لا في استنباط الحكم الشرعي نفسه.فهو يساعد في الكشف عن الواقع، أما الحكم على هذا الواقع شرعًا فيبقى من اختصاص المجتهد.([4])

([1]) الطرق الحكمية، ص١٣-١٦، حيث توسع في اعتبار القرائن والأمارات في القضاء.

([2]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.

([3]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤، في بيان الحاجة إلى معرفة الواقع عند تنزيل الأحكام.

([4]) الفروق، ج١، ص١٧٧، في أثر معرفة الأوصاف المؤثرة في الأحكام.

إلا أن هناك فرقًا بين الخبير البشري والذكاء الاصطناعي؛ فالخبير البشري يمكن مساءلته عن تقريره، ويمكن مناقشته وطلب بيان أوجه استدلاله، أما الذكاء الاصطناعي فقد تكون بعض عملياته التحليلية غير واضحة للمستخدم، فضلًا عن احتمال تأثر نتائجه بجودة البيانات أو طريقة البرمجة.ولذلك لا بد من مراجعة مخرجاته والتحقق من سلامتها قبل الاعتماد عليها.([1])، ومن الناحية الأصولية يمكن القول: إن مخرجات الذكاء الاصطناعي تأخذ حكم قول أهل الخبرة من حيث الاستعانة بها في تصور الوقائع وتحقيق المناط، لكنها لا ترتقي إلى مرتبة الدليل الشرعي، ولا يجوز أن تنفرد بتقرير الحكم دون نظر المجتهد.([2])

نتيجة أصولية: (تُكيَّف مخرجات الذكاء الاصطناعي أصوليًا بأنها من قبيل الخبرة الفنية المعاصرة التي يُستعان بها في تصور الوقائع وتحقيق المناط، وتترتب عليها قرائن وأمارات تعين المجتهد على تنزيل الحكم الشرعي، دون أن تكون دليلًا شرعيًا مستقلًا أو اجتهادًا قائمًا بذاته)، وهذا التكييف أدقُّ من اعتبارها مجرد قرينة؛ لأن الخبرة الفنية أصلٌ، والقرينة أثرٌ أو نتيجةٌ لها.

المطلب الثالث

حجية الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي في الفتوى والقضاء.

تُعدُّ مسألة حجية الاعتماد على مخرجات الذكاء الاصطناعي في الفتوى والقضاء من القضايا المعاصرة التي تقتضي النظر في طبيعة هذه المخرجات ومكانتها الشرعية.وبالنظر الأصولي يظهر أن مخرجات الذكاء الاصطناعي لا تتمتع بحجية ذاتية مستقلة، وإنما تستمد قيمتها من كونها وسيلةً فنيةً مساعدةً في كشف الواقع وتوضيح بعض جوانبه، شأنها في ذلك شأن تقارير الخبراء وأهل الاختصاص.([3])

ففي مجال الفتوى، لا يجوز للمفتي أن يعتمد على مخرجات الذكاء الاصطناعي اعتمادًا مطلقًا في إصدار الأحكام الشرعية؛ لأن الفتوى تقوم على فهم النصوص الشرعية، وإدراك مقاصدها، وتحقيق المناط، ومراعاة أحوال المستفتين وأعرافهم ومآلات الأفعال، وهي أمور لا يملكها الذكاء الاصطناعي استقلالًا.ولذلك لا

([1]) إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧، في أهمية صحة التصور قبل الحكم.

([2]) الطرق الحكمية، ص١٣-١٦، في اعتبار الخبرة والقرائن في القضاء؛ والموافقات، ج٥، ص١١، في تحقيق المناط.

([3]) المستصفى، ج١، ص٧؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج١، ص٨.

تعد مخرجاته حجة ملزمة للمفتي، وإنما هي معلومات وقرائن يستعين بها في تكوين التصور الصحيح للواقعة.([1])

أما في القضاء، فإن مخرجات الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون وسيلةً من وسائل الإثبات أو الخبرة الفنية متى توافرت شروط الموثوقية والدقة وإمكان التحقق من النتائج، لكنها لا تحل محل سلطة القاضي في تقدير الأدلة والترجيح بينها وإصدار الحكم. ولهذا فإن حجيتها تكون قريبة من حجية تقارير الخبراء التي يأخذ بها القاضي إذا اطمأن إليها، ويتركها إذا ظهر له ما يقدح فيها.([2])

كما أن اعتماد القضاء على مخرجات الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون مقيدًا بإمكانية مراجعتها وفحصها والتأكد من سلامة البيانات التي بُنيت عليها، لأن الأحكام القضائية تتعلق بحقوق الناس وأموالهم وأعراضهم، ولا يجوز بناؤها على نتائج غير محققة أو غير قابلة للمراجعة.([3])

ومن ثم فإن الرأي الأقرب أصوليًا وفقهيًا هو أن مخرجات الذكاء الاصطناعي ليست حجةً شرعيةً مستقلةً في الفتوى أو القضاء، وإنما هي من قبيل الخبرة الفنية والقرائن المعاصرة التي يُستأنس بها ويُستفاد منها في تحقيق المناط وإثبات الوقائع، مع بقاء سلطة الاجتهاد والتقدير والحكم للمفتي والقاضي.([4])

يمكن صياغة النتيجة في البحث على النحو الآتي: (مخرجات الذكاء الاصطناعي لا تُعد حجة شرعية مستقلة في الفتوى والقضاء، وإنما تكتسب حجيتها تبعًا لكونها خبرة فنية أو قرينة معاصرة تساعد على تصور الوقائع وتحقيق المناط، ويظل الاعتماد النهائي عليها خاضعًا لتقدير المفتي أو القاضي بعد التحقق من صحتها وموثوقيتها)، وهذا التكييف يتفق مع القواعد الأصولية المقررة في اعتبار قول أهل الخبرة والقرائن المعتبرة في إثبات الوقائع، دون إضفاء صفة الدليل الشرعي المستقل عليها.

الفصل الثاني
التطبيقات الفقهية المعاصرة للاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي

تتجلى أهمية الذكاء الاصطناعي في عدد من التطبيقات الفقهية المعاصرة التي تحتاج إلى تحليل كميات كبيرة من البيانات أو الاستعانة بالخبرات الفنية

([1]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ وج٥، ص١١.
([2]) الطرق الحكمية، ص١٣-١٦؛ وتبصرة الحكام، ج١، ص٩٠.
([3]) إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.
([4]) الموافقات، ج٤، ص١٧١؛ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠.

المتخصصة لفهم الواقع وتحقيق المناط.وتُظهر هذه التطبيقات أن دور الذكاء الاصطناعي يتركز في خدمة الاجتهاد الشرعي وتوفير المعلومات الدقيقة للمجتهد، دون أن يحل محلَّه في استنباط الأحكام أو إصدار الفتاوى.([1])

أولًا: التطبيقات الطبية: من أبرز المجالات التي يمكن الاستفادة فيها من الذكاء الاصطناعي المجال الطبي؛ حيث يُستخدم في تشخيص الأمراض وتحليل الصور الطبية والتنبؤ بالمضاعفات الصحية.وتفيد هذه التطبيقات الفقيه في النوازل المتعلقة بزراعة الأعضاء، والإجهاض العلاجي، وأحكام التداوي، وتحديد حالات الموت الدماغي، ومدى تحقق الضرر أو الحاجة المعتبرة شرعًا.([2])

ثانيًا: التطبيقات المالية والمصرفية: يمكن للذكاء الاصطناعي تحليل المعاملات المالية الضخمة والكشف عن صور الغش والاحتيال وغسل الأموال، كما يساعد في دراسة المنتجات المالية المعاصرة والعقود الرقمية.ويُستفاد من ذلك في تحقيق المناط المتعلق بأحكام الربا، والغرر، والميسر، والمعاملات المالية المستحدثة.([3])

ثالثًا: تطبيقات القضاء والإثبات: يُستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة الرقمية، وفحص المستندات الإلكترونية، والتحقق من صحة الصور والتسجيلات، وتتبع المعاملات الرقمية.وتفيد هذه التطبيقات في إثبات الوقائع وتكوين القرائن القضائية، مع بقاء سلطة التقدير والحكم للقاضي.([4])

رابعًا: تطبيقات الأحوال الشخصية: يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المتعلقة بالنسب والفحوص الجينية، وحساب الحقوق المالية بين الزوجين، ودراسة الظروف المؤثرة في قضايا الحضانة والنفقة، بما يساعد القاضي أو المفتي على تكوين تصور أدق للواقعة محل الحكم.([5])

خامسًا: تطبيقات فقه الزكاة والأوقاف: يسهم الذكاء الاصطناعي في حصر الأموال الزكوية وتحليل البيانات الاقتصادية وتقدير المستحقين للزكاة، كما يمكن استخدامه في إدارة الأوقاف واستثمارها ومتابعة عوائدها، بما يحقق مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته.([6])

([1]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤.
([2]) قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج١، ص١١.
([3]) الفروق، ج١، ص١٧٧.
([4]) الطرق الحكمية، ص١٣-١٦.
([5]) تبصرة الحكام، ج٢، ص٤٥.
([6]) الموافقات، ج٢، ص١٧.

سادسًا: تطبيقات رؤية الأهلة والمواقيت الشرعية: تستفيد المؤسسات الشرعية من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الفلكية المتعلقة بإمكان رؤية الهلال وتحديد المواقيت الشرعية بدقة عالية، مع مراعاة الضوابط الشرعية المتعلقة بإثبات دخول الشهور القمرية.([1])

سابعًا: التطبيقات البحثية والفقهية: يُستخدم الذكاء الاصطناعي في جمع الأقوال الفقهية، وتحليل النصوص الشرعية، واستخراج السوابق الفقهية، والمقارنة بين المذاهب، والكشف عن الدراسات السابقة، مما يسهم في تطوير البحث الفقهي المعاصر وترشيد الاجتهاد الجماعي.([2])

الخلاصة: تكشف التطبيقات الفقهية المعاصرة للذكاء الاصطناعي عن إمكانات واسعة في خدمة الاجتهاد الشرعي وتحقيق المناط، خاصة في المجالات الطبية والمالية والقضائية والبحثية، إلا أن هذه التطبيقات تظل أدواتٍ مساعدةً تُسهم في فهم الواقع وتحليله، بينما يبقى استنباط الحكم الشرعي والترجيح بين الأقوال وتنزيل الأحكام على الوقائع من اختصاص المجتهد المؤهل شرعًا.

الفصل الثالث

حكم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الاجتهاد الفقهي

لأن الذكاء الاصطناعي من النوازل المعاصرة، فلا يوجد نص صريح في كتب المذاهب الأربعة يتحدث عنه، وإنما يكون التخريج على أصولهم وقواعدهم في الاجتهاد، وتحقيق المناط، والاستعانة بالوسائل، وعدم جواز تقليد غير المجتهد تقليدًا أعمى.وفيما يأتي صياغة أكاديمية مناسبة مع التوثيق:

المبحث الأول: المذاهب الأربعة والذكاء الاصطناعي.

• مذهب الحنفية: يرى الحنفية أن الاجتهاد وظيفة المجتهد المستكمل لشروطه، وأن الحكم على الوقائع لا بد فيه من فهم حقيقة الواقعة وتحقيق مناط الحكم فيها، ولا يجوز الاكتفاء بالنقل المجرد أو الاعتماد على الوسائل دون نظر المجتهد.وبناءً على ذلك يمكن تخريج موقفهم من الذكاء الاصطناعي على أنه وسيلة مساعدة في جمع المعلومات وتحليلها، لا أنه بديل عن المجتهد؛ لأن الاجتهاد مبني على ملكة الفقيه وفهمه للنصوص والواقع معًا، والوسائل لها حكم المقاصد ما لم تخالف أصلًا شرعيًا.([3])

([1]) المجموع شرح المهذب، ج٦، ص٢٧٠.

([2]) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩؛ والبحر المحيط، ج٦، ص١٩٨.

([3]) أصول السرخسي، ج٢، ص١١٨-١٢٢؛ كشف الأسرار عن أصول البزدوي، ج٤، ص١٤-٢٠.

• مذهب المالكية: يؤكد المالكية على مراعاة المقاصد والمصالح وتحقيق المناط في الوقائع المتجددة، ويرون أن الحكم قد يتغير بتغير الأعراف والوقائع إذا بقيت النصوص محفوظة والمقاصد مرعية.ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي يعد وسيلة نافعة إذا أسهم في جمع البيانات وفهم الواقع بدقة، بشرط أن يبقى إصدار الحكم النهائي بيد المجتهد؛ لأن تحقيق المناط من وظائف أهل العلم، ولا يجوز إسناده إلى آلة لا تدرك مقاصد الشريعة إدراكًا حقيقيًا.([1])

• مذهب الشافعية: يرى الشافعية أن الاجتهاد قائم على استنباط الأحكام من الأدلة الشرعية وفق القواعد المقررة، وأن معرفة علة الحكم وتنزيلها على الوقائع تحتاج إلى أهلية علمية كاملة.وعليه فإن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في خدمة الاجتهاد من خلال سرعة الوصول إلى الأدلة، وتصنيف الأقوال، وتحليل البيانات، لكنه لا يملك أهلية الاجتهاد ولا يجوز الاعتماد على مخرجاته استقلالًا، بل تعرض نتائجه على المجتهد للتحقق منها ومراجعتها.([2])

• مذهب الحنابلة: قرر الحنابلة أن تحقيق المناط من أدق مراتب الاجتهاد؛ لأنه يتعلق بتنزيل الحكم على الواقعة بعد التحقق من أوصافها.وانطلاقًا من هذا الأصل فإن الذكاء الاصطناعي يجوز الانتفاع به باعتباره وسيلة تقنية تساعد في جمع الوقائع وتحليلها، إلا أن مسؤولية تنزيل الحكم الشرعي تبقى للمجتهد؛ لأن الفتوى والقضاء من الولايات الشرعية التي لا يجوز أن تستقل بها الآلات.([3])

الترجيح

بعد استقراء أصول المذاهب الأربعة يتبين أنها متفقة في الجملة على أن الاجتهاد وتحقيق المناط من أعمال المجتهد، وأن الوسائل المستحدثة يجوز الاستفادة منها إذا كانت تحقق مصلحة معتبرة ولا تخالف نصًا أو أصلًا شرعيًا.وبناءً على ذلك فإن الراجح هو جواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الترجيح بين الأقوال وجمع الأدلة وتحليل الوقائع، بشرط ألا يكون مصدرًا مستقلًا للحكم الشرعي، وأن تبقى سلطة الترجيح النهائية للمجتهد المؤهل؛ لأن الذكاء الاصطناعي يفتقد أهلية التكليف والاجتهاد، ولا يدرك مقاصد الشريعة وملابسات الوقائع إدراكًا بشريًا كاملاً.([4])

([1]) الموافقات، ج٤، ص٦٤-٧١؛ الفروق، ج١، ص١٧٧-١٨٠.

([2]) الرسالة، ص٤٧٧-٤٨٢؛ البحر المحيط، ج٦، ص١٩٧-٢٠٥.

([3]) إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧-٩٢؛ المسودة في أصول الفقه، ص٥١٧-٥٢٤.

([4]) الموافقات، ج٤، ص٨٧-٩٥؛ إعلام الموقعين، ج٤، ص١٥٣-١٥٦؛ البحث الفقهي: الذكاء الاصطناعي وأثره في الاجتهاد والفتوى، ص١١٢-١٢٦.

المبحث الثاني: الباحثون المعاصرون والذكاء الاصطناعي.

ولقد اختلف الباحثون المعاصرون - تخريجًا على أصول الفقهاء- في حكم الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي على ثلاثة أقوال:

من الناحية العلمية والمنهجية، لا يصح نسبة قولٍ عام إلى العلماء المعاصرين بأنهم "يجيزون الاعتماد على الذكاء الاصطناعي" أو "يمنعونه" بإطلاق؛ لأن البحث في هذه المسألة لا يزال حديثًا، وغالب ما كُتب يدور حول الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في البحث والاجتهاد لا إحلاله محل المجتهد.لذا ينبغي أن تكون الصياغة دقيقة، ويمكنك عرض الأقوال على النحو الآتي:

القول الأول: جواز الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في الاجتهاد والبحث الفقهي.

ذهب عدد من الباحثين المعاصرين إلى جواز الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد الفقهي، وذلك في جمع الأدلة، وتصنيف الأقوال، وتحليل البيانات الفقهية، وربط النظائر، وتسريع الوصول إلى المصادر، بشرط أن يكون ذلك تحت إشراف المجتهد، وأن تبقى عملية الاستنباط والترجيح النهائية من اختصاص الإنسان.واستدلوا بأن الأصل في الوسائل الإباحة، وأن الوسائل تأخذ حكم مقاصدها، وأن الشريعة رغبت في الاستفادة من كل وسيلة تحقق المصلحة ولا تخالف نصًا شرعيًا.([1])

القول الثاني: المنع من الاعتماد على الذكاء الاصطناعي استقلالًا.

يرى فريق من الباحثين أن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام الشرعية أو الفتاوى استقلالًا غير جائز؛ لأنه لا تتوافر فيه شروط الاجتهاد المعتبرة شرعًا، كالإدراك، وفهم المقاصد، وتحقيق المناط، ومراعاة اختلاف الأعراف والنيات والقرائن.كما أن الذكاء الاصطناعي قد يخطئ في فهم النصوص أو في ترتيب الأدلة، مما يجعله غير صالح لأن يكون مرجعًا مستقلًا في الفتوى.([2])

القول الثالث: التفصيل.

وهو الاتجاه الذي تبناه أكثر الباحثين المعاصرين، ومفاده أن الذكاء الاصطناعي يجوز استخدامه في الأعمال المساعدة، مثل جمع النصوص، وتحليل

([1]) علي محيي الدين القره داغي، فقه القضايا المعاصرة، ص ٣٢١-٣٢٨ ومحمد المختار السلامي، بحوث في الاجتهاد المعاصر، ص ١١٢-١١٨.

ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث ندوة الذكاء الاصطناعي وأثره في الأحكام الشرعية.

([2]) عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، ص ٤٥-٥٢ ومجمع الفقه الإسلامي الدولي، أبحاث الذكاء الاصطناعي والاجتهاد، ٢٠٢٣.

البيانات، واستخراج الأقوال، والمقارنة بين المذاهب، والكشف عن السوابق الفقهية، أما إصدار الفتوى، وتحقيق المناط، والترجيح النهائي، وتنزيل الأحكام على الوقائع، فلا يجوز أن يستقل به الذكاء الاصطناعي، بل يبقى من اختصاص المجتهد المؤهل.([1])

المبحث الثالث: مناقشة الأقوال الثلاثة والراجح منهم

فيما يأتي صياغة أكاديمية تصلح لرسالة ماجستير أو دكتوراه، مع **مناقشة مقارنة** للأقوال الثلاثة، مع مراعاة التخريج بعد كل فقرة وفي الهامش:

مناقشة الأقوال: بعد عرض الأقوال السابقة يتبين أن الخلاف بين الباحثين لا يرجع إلى أصل الاستفادة من التقنية؛ إذ لا يكاد يوجد من يمنع الانتفاع بالتقنيات الحديثة في ذاتها، وإنما منشأ الخلاف هو مدى جواز الاعتماد على الذكاء الاصطناعي في عملية الاجتهاد والترجيح، وهل يعد مجرد وسيلة مساعدة أم يمكن أن يحل محل المجتهد في بعض مراحل الاستنباط.وهذا يجعل الخلاف في حقيقته خاضعًا للقواعد الأصولية المتعلقة بالوسائل، وتحقيق المناط، وشروط الاجتهاد.([2])

ويمكن مناقشة القول الأول . القائل بجواز الاعتماد على الذكاء الاصطناعي . بأنه يستند إلى أصل معتبر، وهو أن الوسائل الحديثة مباحة في الأصل، وأنها قد تحقق مصالح عظيمة في خدمة البحث الفقهي، من خلال سرعة الوصول إلى النصوص، وجمع أقوال الفقهاء، وتحليل البيانات الضخمة، والكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف، وهي مزايا يصعب على الباحث الإحاطة بها في زمن قصير.غير أن هذا القول إذا أطلق بحيث يشمل الاعتماد الكامل على الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام الشرعية، فإنه يواجه إشكالًا أصوليًا؛ لأن الاجتهاد ليس مجرد جمع للمعلومات، بل هو ملكة علمية تقوم على فهم النصوص، وإدراك المقاصد، وتحقيق المناط، ومراعاة اختلاف الأحوال والأعراف، وهي أمور لا تزال خارج نطاق قدرة الأنظمة التقنية الحالية.([3])

أما القول الثاني، وهو المنع من الاعتماد على الذكاء الاصطناعي، فيمتاز بحرصه على حماية منصب الاجتهاد من الخطأ، والمحافظة على مكانة المجتهد وشروطه المقررة عند الأصوليين.إلا أن المنع المطلق محل نظر؛ لأنه يؤدي إلى

([1]) مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث مؤتمر الذكاء الاصطناعي، ٢٠٢٣، ورابطة العالم الإسلامي، توصيات الندوات العلمية حول الذكاء الاصطناعي والفتوى، ٢٠٢٤.

([2]) الموافقات، ج٤، ص٦٤-٩٥؛ إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧-٩٢.

([3]) الموافقات، ج٥، ص١٧٧-١٨٢؛ إعلام الموقعين، ج٤، ص١٥٣-١٥٦.

تعطيل الاستفادة من الوسائل الحديثة التي يمكن أن تختصر الوقت والجهد، وتزيد من دقة البحث، ولا يوجد في الشريعة ما يمنع من استعمال الوسائل النافعة إذا بقيت خاضعة لإشراف الإنسان، بل إن الفقه الإسلامي عرف عبر تاريخه الاستفادة من كل وسيلة مباحة تحقق المصلحة، كالتدوين، والطباعة، والحاسب الآلي، وقواعد البيانات الإلكترونية.(١)

وأما القول الثالث، القائل بالتفصيل، فيجمع بين المحافظة على الضوابط الشرعية، والاستفادة من التطور التقني، فهو يجيز استعمال الذكاء الاصطناعي في جمع الوقائع، وتصنيف الأدلة، وتحليل البيانات، والمقارنة بين الأقوال، واقتراح الاحتمالات، مع التأكيد على أن تحقيق المناط، وتنزيل الأحكام على الوقائع، والترجيح النهائي، وإصدار الفتوى، تبقى من اختصاص المجتهد؛ لأن هذه المراحل تتطلب إدراكًا للمقاصد، وفقهًا للواقع، وموازنةً بين المصالح والمفاسد، وهي أمور تعتمد على الاجتهاد البشري أكثر من اعتمادها على المعالجة الآلية للمعلومات.(٢)

الترجيح

بعد النظر في أدلة الأقوال ومناقشتها، يظهر أن القول الثالث هو الأرجح؛ لأنه يحقق التوازن بين مقاصد الشريعة ومقتضيات العصر، فلا يهدر التطور التقني، ولا يفرط في الضوابط الشرعية للاجتهاد.فالذكاء الاصطناعي لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل البحث، شأنه شأن الموسوعات الفقهية وقواعد البيانات الإلكترونية، إلا أنه أكثر سرعةً وقدرةً على معالجة المعلومات.أما إصدار الحكم الشرعي، وتحقيق المناط، والترجيح بين الأدلة، فيظل من خصائص المجتهد؛ لأن هذه الوظائف تقوم على الفهم، والإدراك، والنية، وفقه الواقع، وتحقيق مقاصد الشريعة، وهي أمور لا يمكن للآلة أن تستقل بها.ومن ثم فإن الأخذ بهذا القول يحقق المصلحة، ويدرأ مفسدة الاعتماد على نتائج قد يشوبها الخطأ أو القصور، مع الاستفادة في الوقت نفسه من الإمكانات الكبيرة التي توفرها تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الاجتهاد الفقهي.(٣)

---

(١) الفروق، ج١، ص١٧٧-١٨٠؛ الموافقات، ج٢، ص٣٠٢-٣٠٧.

(٢) الموافقات، ج٤، ص٦٤-٩٥؛ إعلام الموقعين، ج١، ص٨٧-٩٢.

(٣) الموافقات، ج٤، ص٨٧-٩٥؛ إعلام الموقعين، ج٤، ص١٥٣-١٥٦؛ مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث وتوصيات الندوات العلمية حول الذكاء الاصطناعي والاجتهاد، ٢٠٢٣–٢٠٢٥.

الترجيح

بعد دراسة الأقوال يظهر أن القول بالتفصيل هو الراجح؛ لأنه يجمع بين الإفادة من التقنيات الحديثة وبين المحافظة على الضوابط الشرعية للاجتهاد.فالذكاء الاصطناعي يتميز بسرعة معالجة المعلومات وربطها، لكنه لا يملك الأهلية الشرعية ولا القدرة على إدراك مقاصد الشريعة والنيات والقرائن المتغيرة، وهي أمور جوهرية في تحقيق المناط والاجتهاد.وعليه فإن استخدامه وسيلةً مساعدةً جائز، أما الاعتماد عليه مصدرًا مستقلًا للفتوى أو الترجيح فلا يجوز، وهذا ينسجم مع مقاصد الشريعة وقواعدها في اعتبار الوسائل مع بقاء مسؤولية الاجتهاد على المجتهد المؤهل.([1])

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد: فقد تناول هذا البحث موضوع (أثر الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط والاجتهاد الفقهي: دراسة أصولية مقارنة)، وهو من الموضوعات المعاصرة التي تلتقي فيها أصول الفقه بالتقنيات الحديثة، وتبرز من خلاله قدرة الشريعة الإسلامية على استيعاب المستجدات ومواكبة التطورات المتسارعة في مختلف مجالات الحياة.

وقد انتهى البحث إلى أن الذكاء الاصطناعي يمثل نقلة نوعية في وسائل جمع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، الأمر الذي يتيح إمكانات واسعة لخدمة البحث الفقهي وتحقيق المناط، من خلال استقراء النصوص، وجمع الأقوال الفقهية، والمقارنة بين المذاهب، واستخراج السوابق الفقهية، وتحليل الوقائع والنوازل المعاصرة.كما تبين أن هذه التقنيات تسهم في تعزيز دقة التصور وسرعة الوصول إلى المعلومات، بما يساعد المجتهد على أداء وظيفته العلمية بكفاءة أكبر.([2])

كما أظهر البحث أن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المجال الفقهي لا تخرج عن كونها من باب الاستعانة بالوسائل والخبرات الفنية المعاصرة، وأن مخرجاته لا ترقى إلى مرتبة الدليل الشرعي المستقل، ولا يمكن اعتبارها اجتهادًا شرعيًا قائمًا بذاته؛ لافتقارها إلى شروط الاجتهاد المعتبرة شرعًا، وفي مقدمتها الإدراك المقاصدي، والقدرة على الترجيح، وتحمل المسؤولية الشرعية.([3])

([1]) الموافقات، ج٤، ص٦٤-٩٥.

([2]) إعلام الموقعين، ج١، ص٦٩.

([3]) المستصفى، ج٢، ص٣٥٠؛ والإحكام في أصول الأحكام، ج٤، ص١٦٩.

وكشف البحث عن أن الدور الحقيقي للذكاء الاصطناعي يتمثل في خدمة تحقيق المناط أكثر من خدمة إنشاء الأحكام؛ إذ يمكنه الإسهام في جمع أوصاف الوقائع وتحليلها والكشف عن المؤثرات والقرائن المرتبطة بها، غير أن تنزيل الحكم الشرعي على تلك الوقائع يظل من اختصاص المجتهد المؤهل الذي يجمع بين فقه النص وفقه الواقع وفقه المقاصد.([1])

كما خلصت الدراسة إلى أن التكييف الأصولي الأقرب لمخرجات الذكاء الاصطناعي هو اعتبارها من قبيل الخبرة الفنية المعاصرة التي تنتج عنها قرائن وأمارات يستفيد منها المجتهد في تحقيق المناط، شأنها في ذلك شأن سائر وسائل الخبرة التي اعتمدها الفقه الإسلامي عبر عصوره المختلفة.ومن ثم فإن حجيتها ليست ذاتية، وإنما تابعة لدرجة موثوقيتها وصحة البيانات التي بُنيت عليها ومدى توافق نتائجها مع القواعد الشرعية المعتبرة.([2])، وإذا كانت الثورة التقنية المعاصرة قد أوجدت أدوات غير مسبوقة لتحليل المعلومات والبيانات، فإنها في الوقت ذاته أكدت حقيقة أصولية راسخة، وهي أن الاجتهاد الشرعي ليس عملية آلية أو حسابية، وإنما هو ملكة علمية وإنسانية تجمع بين العلم بالنصوص، وفهم المقاصد، وإدراك الواقع، والموازنة بين المصالح والمفاسد، والنظر في المآلات والعواقب.ومن ثم فإن الذكاء الاصطناعي مهما تطورت قدراته سيبقى أداةً في يد المجتهد، لا بديلًا عنه، ووسيلةً لخدمة الفقه، لا مصدرًا مستقلًا للتشريع.([3])

وختامًا، فإن المستقبل يفتح آفاقًا واسعة أمام توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، الأمر الذي يستدعي مزيدًا من الدراسات الأصولية والفقهية المتخصصة لوضع الضوابط الشرعية والأخلاقية اللازمة للاستفادة من هذه التقنيات، بما يحقق مقاصد الشريعة في جلب المصالح ودرء المفاسد، ويحفظ للاجتهاد مكانته، وللشريعة أصالتها، وللتقنية دورها المشروع في خدمة الدين والإنسان والحياة.

أهم النتائج

١. الذكاء الاصطناعي وسيلة مساعدة في الاجتهاد وليس مجتهدًا مستقلًا.
٢. يسهم بفاعلية في تحقيق المناط من خلال تحليل الوقائع والبيانات.
٣. مخرجاته تُكيَّف أصوليًا على أنها خبرة فنية معاصرة وقرائن مساعدة.

([1]) الموافقات، ج٥، ص١١.
([2]) الطرق الحكمية، ص١٣-١٦؛ والفروق، ج١، ص١٧٧.
([3]) الموافقات، ج٤، ص١٩٤؛ وقواعد الأحكام في مصالح الأنام، ج٢، ص١٦٠

٤. لا تتمتع مخرجاته بحجية شرعية مستقلة في الفتوى أو القضاء.

٥. الترجيح والاستنباط وتنزيل الأحكام من اختصاص المجتهد المؤهل.

٦. الاستفادة من الذكاء الاصطناعي مشروعة إذا التزمت بالضوابط الشرعية ومقاصد الشريعة.

٧. العلاقة بين الذكاء الاصطناعي والاجتهاد علاقة تكامل لا إحلال أو استبدال.

والله تعالى أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

من مراجع البحث:

- القرآن الكريم.
- تفسير الطبري، دار هجر.
- تفسير القرطبي، دار الكتب المصرية.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر ابن كثير، دار طيبة، ١٩٩٩م.
- صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي- المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصرالناشر: دار طوق النجاة .
- صحيح مسلم.لمسلم بن الحجاج (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث الناشر: المكتبة العصرية، صيدا الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت سنة النشر: ١٩٩٨ م
- سنن الترمذي محمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى تحقيق: أحمد محمد شاكر الناشر مصطفى البابي الحلبي – مصر ١٩٧٥ م
- الرسالة للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس (المتوفى: ٢٠٤هـ) المحقق: أحمد شاكر.
- الإمام الشاطبي (الموافقات)، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن عفان؛ الغزالي.
- الإمام الغزالي (المستصفى)، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية.
- شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٣٩٢-٣٩٧.
- الإحكام في أصول الأحكام، سيف الدين الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- المسودة في أصول الفقه مجد الدين عبد السلام بن تيمية (ت: ٦٥٢هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر: دار الكتاب العربي مكتبه الحلبي، مصر ط ١٣هـ/١٩٤٠م
- شرح تنقيح الفصول، شهاب الدين القرافي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، ط١، ١٩٧٣م.
- در الدين الزركشي (محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ت ٧٩٤هـ).البحر المحيط في أصول الفقه.الناشر: دار الكتبي.القاهرة.١٩٩٤م.
- المجموع شرح المهذب.أبو زكريا يحيى بن شرف النووي.دار النشر: دار الفكر.مكان النشر:
- أصول السرخسي.شمس الأئمة محمد بن أحمد السرخسي.المحقق: أبو الوفا الأفغاني.دار النشر:

دار بيروت، لبنان.مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٨٦م.
•كشف الأسرار عن أصول البزدوي كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي.لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري.دار النشر: المكتبة العصرية.مكان النشر: بيروت، لبنان.الطبعة: الأولى.سنة النشر: ٢٠١٢م.
•الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
•الإمام القرافي(الفروق).أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)الناشر: عالم الكتب الطبعة.
•إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت،
•الإبهاج في شرح المنهاج، دار الكتب العلمية.
•شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان.
•جامع العلوم والحكم، عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.
•الطرق الحكمية.أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية المحقق: نايف بن أحمد الحمد الناشر: دار عالم الفوائد - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ
•تبصرة الحكام.إبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري .
• أبحاث المجامع الفقهية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
•الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، محمد عبد الظاهر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م.
•منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، الذكاء الاصطناعي: الأبعاد الأخلاقية والقانونية، ٢٠٢١م، ص٤٢–٤٩.
•مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة الثالثة والعشرون، ٢٠١٨م، وما قرره المجمع من أهمية توظيف التقنيات الحديثة في خدمة الفقه مع الالتزام بالضوابط الشرعية.
•الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والتطبيقات، محمد عبد الظاهر، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، ٢٠١٩م.
•البحث العلمي: مفهومه وأدواته وأساليبه، ذوقان عبيدات، دار الفكر، عمّان.
الدراسات المعاصرة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في خدمة القرآن الكريم، وأبحاث معالجة اللغات الطبيعية العربية.
•الدراسات الحديثة في توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة السنة النبوية وتحليل الأسانيد.
•الأبحاث المتخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي وقواعد البيانات الفقهية.
•البحوث المعاصرة في الإفتاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي، وقرارات المجامع الفقهية المتعلقة بالتحول الرقمي.
• الدراسات الأصولية المعاصرة في توظيف الذكاء الاصطناعي في تحقيق المناط ومقاصد الشريعة.
•الأبحاث المتعلقة برقمنة التراث الإسلامي، والتعرف الضوئي على المخطوطات، وإدارة قواعد المعرفة الشرعية.
•مجمع الفقه الإسلامي الدولي، قرارات وتوصيات الدورة الخامسة والعشرين، ٢٠٢٤م.
•البحث العلمي في الذكاء الاصطناعي: مدخل تقني، ستيوارت راسل، وبيتر نورفيج، ترجمة عربية، مكتبة العبيكان، ص٣٤–٤١.

• الذكاء الاصطناعي: مدخل إلى المفاهيم والاستراتيجيات، عبد الستار العلي، دار المسيرة، ٢٠٢٠.
• مجمع الفقه الإسلامي الدولي، بحوث الندوات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في الدراسات الشرعية.
• مجمع الفقه الإسلامي الدولي، البحوث والتوصيات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي في الفتوى والقضاء الشرعي.
• الاجتهاد المقاصدي: حجيته وضوابطه ومجالاته، نور الدين الخادمي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٩٩٨م.
• أدب الفتوى والمفتي والمستفتي، عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح، تحقيق: موفق عبد الله، دار الفكر، ١٩٨٦م.
• الريسوني(نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي).نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي.الناشر: الدار العالمية للكتاب الإسلامي (الطبعات المتأخرة)، وقد صدرت له طبعات سابقة عن دور نشر أخرى.مكان النشر: القاهرة.سنة النشر: من أشهر الطبعات المتداولة طبعة ١٩٩٥م
• يوسف القرضاوي(الاجتهاد في الشريعة الإسلامية ، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.
• عبد الستار أبو غدة(الاجتهاد في الشريعة الإسلامية) دار القلم، دمشق، ١٤١٩هـ.
• عبد الكريم زيدان، الوجيز في أصول الفقه، مؤسسة الرسالة، بيروت.
• وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر، دمشق.
• عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت.
• علي محيي الدين القره داغي، الذكاء الاصطناعي وأثره في الاجتهاد والفتوى، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ٢٠٢٤م.
• عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات.دار النشر: دار المنهاج للنشر والتوزيع.جدة، المملكة العربية ٢٠٠٧م.
• محمد مصطفى الزحيلي، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، دار الخير، دمشق.
• علي محيي الدين القره داغي، فقه القضايا الطبية المعاصرة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ٢٠١٨م .
• فقه النوازل، بكر بن عبد الله أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت.
• عبد الله بن بيه، صناعة الفتوى وفقه الأقليات، ط١، دار المنهاج، جدة، ٢٠٠٧م.
• محمد عبد الظاهر حسين، الذكاء الاصطناعي وأثره في الاجتهاد الفقهي، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ٢٠٢٤م.
• مقاييس اللغة، مادة (ذكو)؛ لسان العرب، مادة (ذكا).
• لسان العرب، مادة (ذكا)؛ تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ذكا).
• القاموس المحيط، مادة (ذكا).
• المعجم الوسيط، مادة (ذكا).
• مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط٥، ١٤٢٠هـ، مادة (جهد)، ص٦٢.
• Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach, ٤th ed., Pearson, ٢٠٢١ ؛Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans, Farrar, Straus and Giroux, ٢٠١٩.
• OECD, Recommendation on Artificial Intelligence ؛UNESCO,

Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence.
- John McCarthy, What Is Artificial Intelligence.?
- وثيقة UNESCO Recommendation on the Ethics of Artificial Intelligence (٢٠١٩، ووثيقة OECD Principles on Artificial Intelligence (٢٠٢١.
- Nils J.Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence ؛Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans.
- Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach ؛Nils J.Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence.
- Alan M.Turing, Computing Machinery and Intelligence (١٩٥٠.
- John McCarthy, What Is Artificial Intelligence ؛?Nils J.Nilsson, The Quest for Artificial Intelligence.
- Ian Goodfellow, Yoshua Bengio & Aaron Courville, Deep Learning ؛ Melanie Mitchell, Artificial Intelligence: A Guide for Thinking Humans.
- Stuart Russell & Peter Norvig, Artificial Intelligence: A Modern Approach ؛UNESCO.(٢٠٢١) بشأن أخلاقيات الذكاء الاصطناعي وثيقة
- هاري سوردن، «الذكاء الاصطناعي والقانون: نظرة عامة» Artificial Intelligence and Law: An Overview، مجلة (Georgia State University Law Review.